(26)

تقرير معلومات

المقاومة الشعبية في فلسطين

إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



المقاومة الشعبية في فلسطين



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت – لبنان

تقرير معلومات (26)

Information Report (26)

The Popular Resistance in Palestine

Prepared By:

Archives & Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Dr. Mohsen Moh’d Saleh

Managing Editor:

Basem Elkassem

2014م – 1435هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-05-5

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

ص.ب.: 14–5034، بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

ربيع مراد

طباعة

CA s.a.r.l |Beirut, Lebanon|

فهرس المحتويات

المقدمة

ظلّت المقاومة الفلسطينية المسلحة، طريقاً وحيداً لاسترداد الأرض والحقوق، كما في مواد الميثاق الوطني الفلسطيني، وفي شعارات وأدبيات فصائل المقاومة قبل أن تنتقل منظمة التحرير إلى تبني مشروع "الحل المرحلي" في برنامج النقاط العشر سنة 1974، والمزاوجة بين الكفاح المسلح والعمل السياسي "المفاوضات"، لتصل الأمور لاحقاً مع توقيع اتفاق أوسلو Oslo 1993، إلى أن الخيار السلمي لمنظمة التحرير الفلسطينية طريق وحيد للوصول للحقوق واستعادة الأرض.

وتحت قيادة السلطة الفلسطينية التي أدارت حكماً ذاتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة تمّت ملاحقة المقاومة المسلحة باعتبارها تخلّ باتفاق أوسلو والتزامات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وتعطّل الطريق على الوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد مثّلت الانتفاضة المباركة 1987–1993 وانتفاضة الأقصى 2000–2005 في مراحلهما الأولى نماذج مميزة في المقاومة الشعبية. غير أنه جرى عسكرتهما في المراحل التالية.

ومع عودة التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" بعد وفاة ياسر عرفات وإعادة إطلاق المسار التفاوضي، عاد الحديث مجدداً عن أهمية المقاومة الشعبية ودورها في النضال الفلسطيني بدلاً من المقاومة المسلحة، التي عدّها البعض طريق الهلاك والدمار.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع اختارت هيئة التحرير في مركز الزيتونة أن تخصص الإصدار الـ 26 من سلسلة تقارير المعلومات لتناول المقاومة الشعبية في فلسطين.

ويتحدث القسم الأول من التقرير عن المقاومة الشعبية في فلسطين من نهاية القرن الـ 19 حتى 2005، ويسلّط القسم الثاني الضوء على أداء المقاومة الشعبية بعد انتفاضة الأقصى من خلال الخلفيات والأشكال والمظاهر، ويعرض لأثر المقاومة الشعبية على القضية الفلسطينية. وفي القسم الثالث يتناول موقف السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية من المقاومة الشعبية، أما القسم الرابع فيعرض للموقف العربي والإسلامي والدولي تجاهها.

التمهيد: المقاومة الشعبية في فلسطين من نهاية القرن الـ 19 حتى سنة 2005

ترجع أولى علامات المقاومة الشعبية الفلسطينية ضدّ المشروع الصهيوني والكيان الإسرائيلي إلى سنة 1886؛ أي قبل الاحتلال البريطاني، عندما هاجم الفلاحون المطرودون من الخضيرة وملبس (بتاح تكفا Petah Tikfa) اليهود في قراهم المغتصبة التي أُجْلُوا عنها رغماً عنهم، بعد أن اشتراها المستوطنون اليهود من ملاك كبار. وعندما احتلت بريطانيا فلسطين سنة 1917، تبنت الحركة الوطنية الفلسطينية للمقاومة السياسية السلمية خلال الفترة 1917–1929. وتعدّ انتفاضة موسم النبي موسى أولى الانتفاضات الشعبية في فلسطين، وقد حدثت الشرارة الأولى لهذه الانتفاضة في القدس في 1920/4/4، وتوالت الانتفاضات بعد ذلك[1].

ولكن من الخطأ حصر نضال الشعب الفلسطيني في هذا الخيار ما دام يملك خيارات أخرى، فعلى الرغم من أن هذه الانتفاضة بدت انفعالاً عفوياً، إلا أنه من الواضح أن عدداً من القيادات الوطنية، والجمعيات، والمنظمات التي تقودها قد قامت بدور تحريضي، ونسّقت بشكل منظم الهجمات ضد اليهود. وكان للحاج أمين الحسيني دور بارز في ذلك. ثم توالت الانتفاضات بعد ذلك، ومنها[2]:

- انتفاضة يافا: أيار/ مايو 1921.
- ثورة البراق: آب/ أغسطس 1929، وكانت هذه الثورة أولى الثورات التي تشمل كلّ فلسطين.
- ثورة الكفّ الأخضر: 1929–1930.
- انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1933.

- إعلان الثورة واستشهاد الشيخ عزّ الدين القسام: تشرين الثاني/ نوفمبر 1935.
- الثورة الفلسطينية الكبرى 1936–1939: وحسب الإحصائيات البريطانية فإن مجموع العمليات التي قام بها الثوار خلال فترة الثورة الفلسطينية الكبرى بلغ 10,595 عملية.
- كما شارك الفلسطينيون في الدفاع عن أراضيهم ضدّ قرار التقسيم في حرب 1948.

ظلّت المقاومة الشعبية شكلاً بارزاً من أشكال المقاومة في التاريخ الفلسطيني؛ حيث عقدت المؤتمرات الوطنية والشعبية، وقدمت العرائض، وتمّ تنظيم الإضرابات، والمسيرات، والمؤتمرات، والتوجه للأمم المتحدة والمطالبة بتطبيق قراراتها. غير أن المقاومة الشعبية السلمية كانت تنزوي أو تتضاءل لصالح المقاومة المسلحة حسب صعود الموجات الثورية والانتفاضات. وقد تبنى الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1968 الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين. غير أن الدورة الـ 21 للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في غزة في سنة 1996 شهدت تعديل الميثاق، حيث تبنى المجلس "مبدأ حلّ النزاعات بالطرق السلمية واعتماد مبدأ الدولتين"، بما ينطلق من وثيقة إعلان الاستقلال والبيان السياسي المعتمد في الدورة الـ 19 المنعقدة في الجزائر في 1988/11/15[3].

وأصبح يوم 30 آذار/ مارس من كلّ عام يوماً فلسطينياً وطنياً تاريخياً، يتم إحياؤه كرمز لتمسك الفلسطينيين بأرضهم، واستعدادهم للدفاع عنها. ففي 1976/3/30 هبّ الشعب الفلسطيني في جميع المدن، والقرى، والتجمعات العربية في الأراضي المحتلة سنة 1948 ضدّ الاحتلال الصهيوني. واتخذت هذه الهبّة شكل إضراب شامل، ومظاهرات شعبية عارمة، مارست خلالها

قوات الاحتلال عمليات القتل والإرهاب، حيث فتحت النار على المتظاهرين، مما أدى إلى استشهاد ستة فلسطينيين، وجرح العشرات، وبلغ عدد الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال أكثر من 300 فلسطيني[4].

وكان السبب المباشر لهبّة يوم الأرض هو قيام السلطات الإسرائيلية بمصادرة نحو 21 ألف دونم من أراضي عرّابة، وسخنين، ودير حنّا، وعرب السواعد وغيرها، لتخصيصها للمستعمرات الإسرائيلية في سياق مخطّط تهويد الجليل 2020. ولم تكن هبّة يوم الأرض وليدة صدفة، بل كانت وليدة مجمل الوضع الذي يعانيه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ سنة 1948، من أحكام حظر التجول والتنقل، وإجراءات القمع والإرهاب والتمييز العنصري، والإفقار وعمليات اغتصاب الأراضي وهدم القرى. فمنذ سنة 1948، أصدرت السلطات الإسرائيلية قوانين متعددة من أجل شرعنة السيطرة على الأرض الفلسطينية، ومنها: قانون الغائب، وقانون الأراضي البور، والمناطق المغلقة[5]. وأدّت هذه الهبّة إلى كسر حاجز الخوف عند فلسطينيي 1948، فقد كان قرار الإضراب نقلة كبيرة في أسلوب مقاومتهم[6].

ومن النماذج المهمّة التي سطرها الفلسطينيون في مقاومتهم: الانتفاضة الفلسطينية المباركة التي أطلقوها في كانون الأول/ ديسمبر 1987، والتي شملت كافة قطاعات الشعب الفلسطيني، واتجاهاته، وفئاته العمرية، واستمرت هذه الانتفاضة تقريباً حتى تشكيل السلطة الفلسطينية في أيار/ مايو 1994، حيث فقدت الكثير من وهجها، وفقدت المشاركة الشعبية الجماهيرية اليومية. وتميزت المرحلة الأولى منها بالمواجهات الشعبية الواسعة والإضرابات، والمظاهرات، ومقاطعة الإدارة المدنية الإسرائيلية، وتنظيف المجتمع من العملاء ومروجي الفساد والمخدرات. وبعد نحو أربعة أعوام أخذت تبرز المرحلة الثانية التي شهدت تنامي العمليات المسلحة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي مع تراجع الأنشطة الجماهيرية الواسعة[7].

واستمرت الانتفاضة، وخيبت ظنّ كلّ من توقع توقفها خلال ثلاثة أشهر، وكشفت خطأ تحليلاتهم وتوقعاتهم، فاستمرت شهوراً وسنوات؛ حتى بلغت نحو ستة أعوام، تهدأ هنا لتشتد هناك، وتهدأ في مدينة لتلتهب في أخرى؛ حتى جنّ جنون قيادة الاحتلال الإسرائيلي، وتمنى إسحق رابين Yitzhak Rabin لو أن البحر يبتلع غزة بمن فيها ليستريح منها. واستطاعت الانتفاضة المباركة أن تدحض المزاعم الإسرائيلية التي تدعي أن الشعب الفلسطيني شعب صامت، ولا يحق له التعبير عن ذاته، حيث إن النتائج التي حققتها الانتفاضة تؤكد مدى فعاليتها، وقد استخدمت "إسرائيل" كافة الوسائل المتاحة أمامها لإيقافها لكنها لم تتمكن من ذلك[8].

تميزت الانتفاضة بحركة عصيان وبمظاهرات ضدّ الاحتلال، والاتساع المكاني، والامتداد الزماني، والشمول، والتنوع في الأساليب من رشق الحجارة وكتابة الشعارات على الجدران إلى التظاهر الصاخب، والقنابل الحارقة، والكمائن، والرصاص، والعمليات الاستشهادية... كلّ ذلك شكل مفاجأة لـ"إسرائيل" وقادتها، وقال زئيف شيف Ze'ev Schiff في كتابه "انتفاضة" أن الفلسطينيين فاجأوا "إسرائيل" بفتحهم جبهة جديدة ضدّها، وأن "إسرائيل" لم تكن لديها التجهيزات المناسبة لمواجهة هذه الجبهة [9].

وهدفت الانتفاضة إلى تطوير بدائل مستقلة للأسواق والمؤسسات التي تسيطر عليها "إسرائيل"، ورفض أجهزة الاحتلال بمختلف أشكالها... وكان ردّ الفعل الإسرائيلي بالغ القسوة؛ من إطلاق النار عشوائياً على المشاركين، وخصوصاً على أولئك الذين كانوا يلقون الحجارة على المركبات الإسرائيلية المدرعة وعلى الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، إلى حدٍّ دفع إسحق رابين إلى إصدار أوامره الى جنوده بـ"تكسير عظام" المتظاهرين. ومن ردود الفعل الاسرائيلية أيضاً الاعتقالات الجماعية، وهدم المنازل، وحظر التجول، وإغلاق المؤسسات والأسواق والشوارع.

وارتكزت الانتفاضة على عدة ركائز سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية تستند إلى تجاوب وفعالية ومبادرة الجماهير الفلسطينية، كأساس لكل إنجازاتها. وقامت على قاعدة التنظيم الاجتماعي الفلسطيني المستقل؛ تفتح الأسواق متى يقرر الفلسطينيون، وليس متى يقرر جيش الاحتلال، تغلق الطرق متى أرادت قيادة الانتفاضة وجماهيرها، يذهب العمال للعمل وفقاً لقرار الانتفاضة، وصولاً إلى الامتناع عن دفع الضرائب وأشكال من العصيان المدني الشامل[10].

أسهمت هذه الانتفاضة في إعادة القضية الفلسطينية إلى الأجندة العالمية، وأعادت خيار المقاومة المسلحة إلى صدارة الحلول المطروحة لحل القضية الفلسطينية. واستمرت الانتفاضة حتى توقيع اتفاقيات أوسلو سنة 1993. وتميزت هذه الانتفاضة بأنها أعادت زمام مبادرة العمل المقاوم للداخل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنها شملت كافة قطاعات الشعب الفلسطيني، وبمشاركة التيار الإسلامي بقوة وفاعلية[11].

أدى قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي في 1996/9/24 بافتتاح نفق أسفل المسجد الأقصى المبارك، إلى اندلاع مواجهات بين الفلسطينيين، الذين هبوا للدفاع عن المسجد الأقصى، مما أسفر عن استشهاد 62 فلسطينياً[12]. واستمرت الأحداث ثلاثة أيام (25–1996/9/27)، شهدت خلالها انتفاضة شملت معظم المدن والقرى الفلسطينية. وشهدت هبة نفق الأقصى تدخل الشرطة الفلسطينية للدفاع عن المتظاهرين الفلسطينيين، حيث قامت بإطلاق النار على الجيش الإسرائيلي، وذلك للمرة الأولى منذ تنفيذ اتفاق أوسلو[13].

وقال قائد الأركان في الجيش الإسرائيلي أمنون شاحاك Amnon Lipkin–Shahak في مقابلة مع صحيفة معاريف Maariv، تعقيباً على ردة فعل الفلسطينيين على افتتاح النفق أسفل المسجد الأقصى:

"إن المظاهرات كانت منظمة ومبرمجة وقد أدت إلى حالة التدهور، الأمر الذي يضع علاقتنا مع الفلسطينيين في وضع جديد، ويحتم علينا أن نتوقف ونفكر كيف سنواصل الطريق، والمطلوب الآن محاولة التواصل مع القيادة الفلسطينية من أجل التوصل إلى الهدوء". وأضاف شاحاك: "من الواضح أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وقادة السلطة فقدوا السيطرة على الأمور ولا نتصور أنهم أرادوا أن تتطور الأمور إلى حد إطلاق النار"، وهدد شاحاك بأن الجيش الإسرائيلي سيدخل أراضي السلطة الفلسطينية المصنفة أ إذا اقتضى ذلك لوقف المشكلة[14].

وكردة فعل على هبة نفق الأقصى، تعالت الأصوات لدى حركات المقاومة الفلسطينية مطالبة السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات بإنهاء مسار المفاوضات، والعودة إلى سبيل المقاومة المسلحة، وإشعال انتفاضة جديدة[15].

وكان لاندلاع انتفاضة الأقصى، في أيلول/ سبتمبر 2000، الأثر البارز في المسار الفلسطيني، حيث وجهت ضربة قاسية لمشروع التسوية السلمية، وتميزت بالمشاركة الشعبية الواسعة في كل أرجاء فلسطين المحتلة، وبمشاركة كافة التيارات الفلسطينية. وقد ثبت الشعب الفلسطيني ثباتاً بطولياً طوال الانتفاضة[16].

جاءت انتفاضة الأقصى بعد حالة اليأس والإحباط التي عمت الشارع الفلسطيني من المفاوضات، التي لم تحقق له حلم الدولة، واستعادة الأراضي المحتلة، وعودة اللاجئين. وكانت زيارة أرئيل شارون Ariel Sharon، رئيس حزب الليكود Likud، الاستفزازية إلى المسجد الأقصى في 2000/9/28 هي الشرارة التي فجرت الانتفاضة، والتي جاءت بدعم واضح من رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك Ehud Barak للزيارة، حيث زوده بـ 600 جندي لمرافقته، واستنفر 3 آلاف جندي وشرطي في القدس وأحيائها[17].

ولم تستطع السلطة مقاومة أو تعطيل تيار الانتفاضة الجارف، فحاولت التعامل معه والاستفادة منه سياسياً لتحقيق مكاسب تفاوضية. غير أن ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، انحاز إلى الانتفاضة، وبدا مسانداً لها، بالرغم من تصريحاته المتكررة بإدانة عمليات المقاومة التي تستهدف المدنيين من كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[18].

لقد أحدثت هذه الانتفاضة هزة عميقة في الكيان الإسرائيلي، وأصابته في صميم القاعدتين اللتين بنى عليهما احتلاله لفلسطين، وهما الأمن والازدهار الاقتصادي، حيث عانى الاحتلال الإسرائيلي من تدهور وضعه الاقتصادي، وأخذ عشرات الآلاف من اليهود يغادرون الأراضي المحتلة[19].

كما أفضت انتفاضة الأقصى إلى وضع جديد فيما يتعلق بالتزامات السلطة الفلسطينية تجاه الاحتلال الإسرائيلي، والقاضية بمنع عمليات المقاومة، وجمع أسلحتها، واعتقال أعضاء الفصائل المقاومة. إذ أوقفت السلطة معظم عمليات الاعتقال على خلفية سياسية، وتمّ الإفراج عن معظم المعتقلين السياسيين[20].

وقد بدأ خيار المقاومة الشعبية يستعيد شيئاً من زخمه النظري، في السنوات الأخيرة (2005–2014)، في ظلّ تعطل المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وحالة التهدئة السائدة نسبياً في قطاع غزة، مما جعل المقاومة الشعبية القاسم المشترك والحل التوافقي المتاح، في هذه المرحلة الحساسة من عمر الفلسطينيين[21].

دعمت الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية المقاومة الشعبية السلمية، ودعت إلى تفعيلها، إثر انسداد الأفق التفاوضي، وانعدام فرص التسوية السلمية للقضية الفلسطينية جراء السياسات الإسرائيلية المتشددة التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو

Benjamin Netanyahu. وكان الرئيس محمود عباس الأكثر تبنياً وتنظيراً للفكرة انطلاقاً من الاعتبارات التالية[22]:

- ممارسة الضغط على الاحتلال، عبر إعادة تفعيل العنصر الشعبي الذي يشكل عامل إزعاج كبير لسياسة ومخططات الاحتلال.
- التغطية على فشل المشروع التفاوضي، عبر الإيحاء بفتح الخيارات الوطنية الكفاحية، التي يتم اختزالها في المقاومة الشعبية السلمية المجردة.
- محاولة تحريك المياه الدولية الراكدة، بهدف إعادة العمل على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي والتدخل لتليين المواقف الإسرائيلية المتشددة.

أولاً: خلفيات وأشكال المقاومة الشعبية

1. خلفيات المقاومة الشعبية:

خاض الشعب الفلسطيني منذ بداية مشروع الاستيطان اليهودي المنظم في فلسطين في أواخر القرن الـ 19 كافة أشكال النضال، من الحرب على الأرض، إلى المقاومة المدنية والعصيان، إلى الكفاح المسلح، إلى انتفاضة أولى وثانية. ووُلد كل شكل من هذه الأشكال في سياق تاريخي وجغرافي وسياسي معين، والانتقال من شكل إلى شكل، كان نتيجة عوامل داخلية ذاتية، وأيضاً خارجية إقليمية[23].

وعلى الرغم من الفشل الذي شهده المسار التفاوضي، وتبدد الأمل نحو قيام دولة فلسطينية بعد سنوات قليلة من توقيع اتفاق أوسلو 1993، وتجلّى ذلك من خلال انتفاضة الأقصى سنة 2000، لم يطرأ أي تغيّر جوهري على موقف قيادة السلطة الفلسطينية الذي يؤكد على أن طريق المفاوضات هو الخيار الأوحد لحل القضية الفلسطينية. بناءً على ذلك لم تتأثر عمليات التنسيق الأمني في الضفة الغربية بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة والأجهزة الأمنية التابعة للاحتلال الإسرائيلي؛ مما انعكس سلباً على أداء المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، خصوصاً بعد توالي الحملات الأمنية والاعتقالات التي مارستها أجهزة السلطة تجاه الفصائل الفلسطينية المسلحة هناك.

نتيجة لذلك تراجع أداء المقاومة المسلحة في الضفة الغربية بشكل كبير؛ وبرزت من جديد الأنشطة الشعبية السلمية المقاومة والتي حاولت قيادة السلطة توجيهها، دون دعمها بشكل حقيقي، من أجل الاستفادة منها في المسار التفاوضي. أما في قطاع غزة فاستمرت الفصائل الفلسطينية في

ممارسة المقاومة المسلحة، خصوصاً بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في 2006/1/25، وسيطرة الحركة على القطاع في منتصف حزيران/ يونيو 2007.

ومع تصاعد إجراءات الاحتلال في الضفة الغربية من خلال مصادرة الأراضي وبناء الجدار العازل، والحواجز العسكرية، وعمليات التهويد المبرمجة، والتهجير، وتدمير المنازل، وإتلاف المزروعات وقطع الأشجار، ظهرت وسائل وأشكال عدة غير مسلحة لمواجهة هذه الإجراءات؛ وهو ما يُطلق عليه "المقاومة السلمية" أو "المقاومة الشعبية"، كالاعتصامات والمسيرات ضدّ الجدار والاستيطان، وبناء القرى النموذجية ومقاطعة البضائع الإسرائيلية[24].

على الرغم من اتخاذ انتفاضة الأقصى طابعاً عسكرياً بعد أشهر من انطلاقها، نتيجة للقوة العسكرية المفرطة التي استخدمها الجيش الإسرائيلي في مواجهتها، عادت المقاومة الشعبية السلمية لتبرز من جديد، خصوصاً بعد توقف أعمال المقاومة المسلحة بشكل كبير، نتيجة لحملة "السور الواقي" التي بدأتها حكومة أرئيل شارون في 2002/3/29 وأنهتها في 2002/4/21 بعد احتلال معظم أراضي الضفة الغربية. وقد انطلقت المقاومة الشعبية على شكل مسيرات شعبية بدايةً من قرية بُدرُس غربي رام الله في سنة 2003، من ثَمّ انتقلت إلى قرى أُخرى[25].

وخلال 11 عاماً أبدع الفلسطينيون أساليب جديدةً من المقاومة، فقد بدأت القرى تخرج في مسيرات أسبوعية كل يوم جمعة لمقاومة الجدار والاستيطان، كما حدث في بلعين، وأحياناً يومية كما حدث في بُدرُس. وتحققت من خلال هذا الحراك انجازات محدودة لم تُنهِ الاحتلال، إلا أنها ربما منعت مصادرة بعض الأراضي، وقد توقفت بعض تلك التحركات، بينما استمر البعض الآخر. وفي

الوقت نفسه، لم تنحصر المقاومة الشعبية في قرى الضفة الغربية[26]، ففي غزة قام ناشطون بتنظيم تظاهرات شعبية في محاولة للوصول إلى حاجز معبر بيت حانون (إيريز Erez)، وكذلك في مناطق أُخرى على طول ما تسميه "إسرائيل" "المنطقة العازلة" والتي يُمنع الفلسطينيون من الاقتراب منها[27]. وسوف نتطرق فيما يلي لأشكال المقاومة الشعبية في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.

2. أشكال المقاومة الشعبية:

أ. الضفة الغربية:

قرية بُدرُس: بدأت المقاومة الشعبية في قرية بُدرُس في 2003/11/9، حيث تمّ تشكيل أول لجنة شعبية تضم كافة الأطياف سواءً كانت أحزاباً سياسية، أم اجتماعية، أم عائلية. وخرجت أول مظاهرة ضدّ بناء الجدار، وكان عدد المشاركين فيها 110[28].

قرية بلعين: بدأت المقاومة الشعبية ضدّ الجدار والاستيطان في قرية بلعين في شباط/ فبراير 2005، وقد اقتصرت المسيرة على العنصر النسائي لتوصل رسالة للجنود الإسرائيليين مفادها أن عملية الاحتجاج سلمية ولا تهدف للعنف[29].

وفي 2005/5/4، ابتكرت المقاومة الشعبية شكلاً جديداً حيث ربط أهالي القرية أنفسهم بالأشجار المعرضة للاقتلاع، رداً على توزيع الجيش الإسرائيلي إخطارات بالتجريف، واقتلاع أشجار الزيتون، لاستكمال أعمال إقامة الجدار العنصري التوسعي[30]. كما استخدم الفلسطينيون وسائل أخرى مثل رفع أعلام دول فاعلة في الحلبة الدولية من قبل متظاهرين أغلقوا أفواههم بأشرطة لاصقة تعبيراً عن الصمت الدولي. كما ابتكر المتظاهرون

أسلوب الجدار الحديدي الذي يمر فوق جثث الفلسطينيين، وذلك بوضع مجسم الجدار فوق أعناق المشاركين[31].

واعتراضاً على المستعمرات، حمل الأهالي في إحدى المسيرات خمسة مجسمات لمستعمرات إسرائيلية مقامة على أراضي القرية والقرى المجاورة، وهي مستعمرات: لبيد Lapid، وكريات سيفر Kiryat Sefer، وحشمونئيم Hhmonim، وشيلات Shilat، وميتاتياهو Mitataaho، ومجسم ضخم لمدينة مودعين عيليت Modi‘in Illit الاستيطانية[32].

قرية نعلين: أما في قرية نعلين فقد انطلقت المظاهرات السلمية لمقاومة الجدار والاستيطان في 2008/5/24، حيث تظاهر أكثر من 500 فلسطيني وأجنبي ونشطاء "سلام" إسرائيليين، احتجاجاً على بدء الجرافات الإسرائيلية العمل لإقامة الجدار على أراضي القرية، ومصادرة نحو 2,600 دونم جديد من أراضيها[33].

وعُرفت حركة المظاهرات في القرية بحيويتها، و استطاع أهالي نعلين ومن خلال احتجاجاتهم تأخير بناء الجدار، ومنع تحرك الآليات الثقيلة العاملة في بناء الجدار. وقد أعادوا قذف قنابل الغاز على الرافعات والجرافات، وعندما كان الجدار في القرية في البداية، عبارة عن سياج وأسلاك شائكة ومجسات إلكترونية عالية الدقة، قام المتظاهرون بقطعه باستمرار وتدمير المجسات الإلكترونية، مما جعل جنود الاحتلال يبنون جداراً إسمنتياً بطول ثلاثة أمتار لتفادي ما يفعله المتظاهرون، ولكن جدار الإسمنت لم يمنعهم من هدم مقاطع منه لعدة مرات[34].

قرية المعصرة: تجري في قرية المعصرة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 وحتى كتابة التقرير مظاهرات أسبوعية احتجاجاً على مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية التابعة لسكان القرية والقرى المجاورة؛

أم سلمونة، ووادي النيص، وجورة الشمعة، لغرض بناء الجدار الفاصل بالقرب من مستعمرة إفراتا Ephrata[35].

وتتّسم المظاهرات في المعصرة بالهدوء. وتعمد قوات الأمن الإسرائيلية إلى سدّ طريق التظاهرات في داخل القرية، فتتفرق بعد وقت قصير.

قرية بيت أمّر: وفي قرية بيت أُمّر تجري مظاهرات ثابتة منذ آذار/ مارس 2009، حيث يكاد عدد قوات الأمن الإسرائيلية في هذه المظاهرات أن يتساوى مع عدد المتظاهرين، وتُفرّق من خلال اللجوء إلى القوة المفرطة [36].

قرية النبي صالح: بدأت المظاهرات في قرية النبي صالح في كانون الأول/ ديسمبر 2009، احتجاجاً على سيطرة مستوطنين من مستعمرة حلَميش Hallamish، على "عين القوس" وعلى أراضٍ إضافية تابعة لسكان القرية. ومسيرات هذه القرية تصنف في إطار اللاعنف، وذلك للاحتجاج على سلب الأراضي[37].

قرية كفر قدوم: في سنة 2003 جرى توسيع مستعمرة كدوميم Kedumim التي أقيمت إلى جوار قرية كفر قدوم، وأضيف إليها حي شمالي. وفي أعقاب توسيع المستعمرة، منع الجيش وصول السكان إلى الشارع الرئيسي الذي يربط بين القرية ومدينة نابلس، والذي يمر بين المستعمرة وبين الحي الجديد. ويضطر السكان للسفر جراء ذلك عبر شارع التفافي مما يطيل مدة السفر إلى نابلس [38].

ونتيجة لهذه المعاناة بدأ سكان القرية منذ تموز/ يوليو 2011 بالتظاهر أسبوعياً منطلقين من أحد مساجد القرية، مطالبين بفتح الشارع، وتتجه هذه المسيرات في الغالب تجاه منطقة الإغلاق التي ضُربت على الشارع وتُلقى الخطابات عندها، وتنتهي المسيرات أحياناً بمواجهات مع الجيش الإسرائيلي[39].

ب. القدس:

يُعدّ الاستيطان الإسرائيلي، والتهويد المستمر، والجدار العازل الذي يخنق الأهالي في مدينة القدس المحتلة، المسبب الرئيسي لانطلاق العديد من الفعاليات الشعبية لمقاومة الاحتلال[40]. وتتخذ المقاومة الشعبية للاستيطان والجدار في القدس أشكالاً متعددة نذكر منها:

الاحتجاجات والمسيرات: يحتل الاستيطان والجدار الموضوع الأهم للاحتجاجات والمسيرات التي يقوم بها الأهالي في مدينة القدس. وتنطلق التظاهرات والمسيرات في بلدة سلوان في القدس بشكل مستمر، وذلك على خلفية ممارسات المستوطنين اليهود العدوانية، واستمرار التهديد بهدم منازل الفلسطينيين بعد اقتحامات متكررة لهؤلاء المستوطنين. وتعدّ المظاهرة الأسبوعية التي يقوم بها أهالي حيّ الشيخ جراح في شرقي القدس، من أكثر الأدلة على تجلي المقاومة الشعبية في المدينة، ضدّ الاستيطان والاستيلاء على منازل الفلسطينيين[41].

الاعتصامات: تعدّ الاعتصامات أحد أشكال المقاومة الشعبية التي مارسها، وما يزال يمارسها أهالي مدينة القدس، ليجبروا الاحتلال على وقف ممارساته العنصرية، كمواصلة الاستيطان التوسعي، وبناء جدار الفصل العنصري، وقد نجحت هذه الاعتصامات إلى حدّ ما في زيادة حجم الصمود لدى الأهالي.

في 2008/8/1 أمّت وفود تمثل الفعاليات الوطنية، خيمة الاعتصام التي أقيمت على أرض بيت حنينا القديمة شمال مدينة القدس، للتضامن مع أصحاب الأراضي المهدّدة بالتجريف واقتلاع الأشجار. وفي 2009/2/25 قصد خيمتي الاعتصام في حييْ البستان ووادي حلوة ببلدة سلوان، إلى الجنوب من المسجد الأقصى، العديد من الوفود الرسمية والشعبية

والشخصيات الاعتبارية، ووفود أوروبية، للتضامن مع السكان ضدّ هدم منازلهم، لصالح مخططات تهويدية خطيرة في المنطقة[42].

وشملت حملات التضامن زيارة خيمة "أم كامل" في حي الشيخ جراح، والتي تمّ طردها من بيتها في الحي بالقوة لصالح جماعات يهودية متطرفة، فضلاً عن هدم خيمتها التي تُقيم فيها، سبع مرات، لِمَا باتت تمثله الخيمة من حالة رمزية لصمود المواطنين المقدسيين في مدينتهم. وفي 2010/7/26 شهدت الخيمة التي أقامتها اللجنة الوطنية لمقاومة الإبعاد في القدس بمقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القدس المحتلة، والتي يعتصم فيها نواب القدس ووزيرها الأسبق خالد أبو عرفة مشاركة المزيد من الوفود التضامنية المحلية والأجنبية احتجاجاً على قرارات الاحتلال بإبعادهم عن مدينتهم القدس[43].

هدم الجدار: تمكن عدد من نشطاء المقاومة الشعبية من تدمير أو ثقب أجزاء من الجدار العازل في منطقة القدس المحتلة. ففي 2013/7/8، استطاع الفلسطينيون إحداث ثغرتين في مقطع من الجدار العازل في بلدة العيزرية شرق القدس، وذلك تزامنا مع الذكرى التاسعة لقرار محكمة لاهاي الدولية، الذي أوصى بعدم شرعية بناء الجدار[44]، كما قام شبان فلسطينيون في 2013/10/21، بهدم مقطع من جدار الضم والتوسع العنصري في منطقة تسمى مفترق رأس قبسة تابعة للعيزرية[45].

وفي 2013/11/14، تمكن شبان فلسطينيون من هدم مقاطع وقصّ أسيجة من الجدار العنصري بالقرب من بلدة بير نبالا شمال غرب القدس المحتلة[46]. أما في بلدة أبو ديس شرق القدس، فد تمكن عدد من الشبان في 2013/12/19، من إحداث فتحة في جدار الفصل العنصري المقام قبالة الحرم الرئيسي لجامعة القدس[47].

ج. قطاع غزة:

من الممكن القول إن مفهوم "المقاومة الشعبية" يتمثل بصورة أشمل وأوضح في الضفة الغربية أكثر منه في قطاع غزة؛ وذلك يرجع إلى وجود احتكاك مباشر مع الاحتلال الإسرائيلي، وإلى منع الأجهزة الأمنية الفلسطينية من العمل المقاوم المسلح ومطاردتها له.

وتماشياً مع مفهوم "المقاومة الشاملة"، برزت بعض أشكال المقاومة الشعبية في قطاع غزة، تناسبت مع طبيعة الموقع الجغرافي والجيو–سياسي للقطاع بالنسبة للكيان الإسرائيلي، خصوصاً بعد إخلاء الاحتلال الإسرائيلي مستوطنات قطاع غزة في سنة 2005؛ مما أدى إلى حصر الاحتكاك المباشر لسكان القطاع مع الكيان الإسرائيلي في منطقة الشريط الحدودي وفي المنطقة البحرية قبالة القطاع.

ففي شرق بلدة جباليا شمال قطاع غزة، حيث ما يسمى "المنطقة العازلة" التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول الحدود الشرقية والشمالية للقطاع، والتي تقتطع من المساحة الجغرافية للقطاع، يتوجه المئات من النشطاء الفلسطينيين مساء كل يوم جمعة إلى هناك لاختراق هذه المنطقة. فيحمل الناشطون العلم الفلسطيني، وأشتال الزيتون، وعشرات اللافتات الرافضة لإقامة المنطقة الأمنية العازلة والحصار، في مشهدٍ يحاكي المقاومة الشعبية في قرية بلعين بالضفة الغربية، المناوئة للاستيطان الإسرائيلي. غير أن اكتمال الصورة، ونجاح أهدافها يحتاج إلى مزيد من التنظيم[48].

وعلى الحدود الجنوبية الغربية لقطاع غزة مع الأراضي المصرية، وبعد سيطرة حركة حماس على القطاع في حزيران/ يونيو 2007، رفضت السلطات المصرية العمل باتفاق المعابر وأغلقت رسمياً معبر رفح البري؛ مما أدى إلى زيادة معاناة القطاع جراء الحصار الإسرائيلي. وقد قام مسلحون

فلسطينيون في محاولة لتخفيف الحصار، بتدمير أجزاء من السياج والجدار الإسمنتي الحدوديين مع مصر في 2008/1/23؛ فتدفق الآلاف من أهالي القطاع على الأراضي المصرية، واستطاعوا من خلال ذلك كسر الحصار لمدة محدودة، قبل أن يُعاد بناء المقاطع التي هُدّمت من الجدار. وتضاربت الأرقام حول عدد الذين عبروا، ففي حين قالت الأمم المتحدة أن 350 ألف فلسطيني على الأقل عبروا من القطاع إلى مصر، قدر الفلسطينيون العدد برقم بلغ نحو نصف مليون شخص، فيما أشارت تقديرات مسؤولين محليين مصريين إلى أن العدد بلغ 100 ألف فلسطيني. وتوجه هؤلاء الى مدن رفح والعريش والشيخ زويد في شمال سيناء، لشراء مواد غذائية وتموينية كادت أن تنفذ بسبب الحصار الذي يفرضه الاحتلال على قطاع غزة[49].

وفي تحدٍ لكسر الحصار البحري الإسرائيلي المضروب على قطاع غزة، نجح ناشطون فلسطينيون ومتضامنون أجانب في كسره لفترة قصيرة، باجتيازهم حدود الستة أميال البحرية التي تفرضها سلطات الاحتلال، وتمنع صيادي الأسماك من تجاوزها. وقد أعلن ائتلاف شباب الانتفاضة – فلسطين أن قافلة الصمود والعدالة التي أطلقها في 2013/12/2 تمكنت بالفعل من كسر الحصار البحري المفروض على قطاع غزة عبر الوصول لمسافة ستة أميال داخل عرض بحر غزة، بالرغم من التهديدات الإسرائيلية بمواجهتها ومنعها حال تجاوزها حاجز الستة أميال بحري[50].

وأعلن الائتلاف في بيان له بأن متضامنين وصحفيين أجانب من السويد والولايات المتحدة واليابان شاركوا في القافلة. وذكر أن 20 قارباً يحمل قرابة 200 صحفي ومتضامن وناشط جابوا عرض بحر غزة، وألقى المشاركون في الفعالية زجاجات تحمل رسائل للمجتمع الدولي باللغتين العربية والإنجليزية كرسالة رمزية للمجتمع الدولي[51].

3. تطور المقاومة الشعبية من حيث الأسلوب والأداء:

مع استمرار المسيرات الأسبوعية ضدّ الجدار والاستيطان في الضفة وقطاع غزة، تطور أداء المقاومة الشعبية من حيث الشكل والأسلوب والأداء، وأصبحت هذه المقاومة أكثر تأثيراً وفعالية وحضوراً، ومن أهم أشكال هذا التطور:

أ. مؤتمر بلعين الدولي للمقاومة الشعبية:

يعُقد هذا المؤتمر سنوياً في قرية بلعين، وقد انطلقت فعاليات المؤتمر الأول تحت مسمّى المؤتمر العالمي للنضال الشعبي ضدّ الجدار والاحتلال في بلعين، في 2006/2/20، الذي نظّمته اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في قرية بلعين، بالتعاون مع مجلس قرية بلعين وحركات تضامن دولية وإسرائيلية، لمناسبة الذكرى السنوية الأولى لبدء معركة قرية بلعين ضدّ الجدار العنصري، بمشاركة قرابة ألف فلسطيني ومتضامن دولي وإسرائيلي، وشخصيات رسيمة فلسطينية[52].

وأوصى المشاركون في فعاليات المؤتمر الأول، ببناء حركة كفاحية إنسانية تناضل من أجل الحرية والسلام للشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى الواقعة تحت وطأة الاحتلال. ودعوا إلى تحرك دبلوماسي عربي وأوروبي سريع من أجل جعل مقاومة الجدار والاحتلال عرفاً إنسانياً واضحاً، وذلك من خلال الضغط على "إسرائيل" لتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية، والتي أكدت رفضها بناء جدار الفصل العنصري وعدم شرعيته[53].

ومنذ 2006/2/20 وحتى 2013/10/2 تمّ إقامة هذا المؤتمر ثمانية مرات، وقد أكدت جميع هذه المؤتمرات على دعم الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي والجدار العازل. وقد أوصى المؤتمر الثامن (2013)

على استعمال اسم "مؤتمر فلسطين الدولي التاسع للمقاومة الشعبية" ابتداءً من المؤتمر التاسع بدلاً من "مؤتمر بلعين الدولي للمقاومة الشعبية"[54].

كما أوصى المؤتمر الثامن بزيادة وتوسيع وتطوير أشكال المقاومة الشعبية ذات التأثير والمغزى السياسي، والانتقال من مرحلة الاحتجاج لمرحلة المواجهة كما جرى في باب الشمس والفعاليات الأخرى سنة 2012، وتوحيد الخطاب والمفاهيم والمصطلحات على المستوى الوطني فيما يخص أشكال المقاومة الشعبية وآلياتها وأدواتها، وبناء وتفعيل جسم قانوني لحماية نشطاء المقاومة الشعبية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ومطالبة القيادة السياسية بوقف المفاوضات في ظلّ الاستيطان والتهويد للقدس، والمطالبة بالإفراج عن كافة أسرى الحرية والعدالة والإنسانية، وطالب باستكمال الخطوات للانضمام لباقي المنظمات الدولية وخصوصاً محكمة الجنايات الدولية، وتطوير فعل ومشاركة الأصدقاء الدوليين وانخراطهم بحملة المقاطعة، وسحب الاستثمارات للحكومة الإسرائيلية والفصل العنصري، وتكريس العلاقة مع المتضامنين الدوليين واستقطاب المزيد من نشطاء الحرية[55].

ب. بناء القرى في القدس والضفة:

قرية باب الشمس: صعّد الفلسطينيون من مقاومتهم الشعبية للاستيطان الإسرائيلي، من خلال إقدامهم على إقامة قرية فلسطينية من الخيام على الأراضي التي صادرتها "إسرائيل" من الفلسطينيين شرق القدس، لإقامة مستعمرة عليها لفصل جنوب الضفة الغربية عن شمالها. حيث أقام أكثر من مئتي فلسطيني من كافة المناطق، قرية فلسطينية جديدة أطلقوا عليها اسم "باب الشمس" في 2013/1/11، على أراضي المنطقة التي تسميها "إسرائيل" إي واحد أو E1 شرقي القدس، حيث نصبوا الخيام في المنطقة ووضعوا جميع المعدات لكي يتمكنوا من البقاء حتى تثبيت القرية. وجاء في بيان صدر عنهم:

"نعلن نحن، أبناء فلسطين، من كافة أرجائها، عن إقامة قرية "باب الشمس" بقرار من الشعب الفلسطيني، بلا تصاريح الاحتلال، وبلا إذن من أحد، لأنها أرضنا ومن حقنا إعمارها"[56]. وقد تمت إزالة القرية بناء على قرار من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في 2013/1/14[57].

وقال نتنياهو في مستهل الاجتماع الأسبوعي لحكومته إن "إسرائيل" لن تسمح لأحد بقطع التواصل الجغرافي بين القدس ومستعمرة معاليه أدوميم Ma'ale Adumim من خلال البناء في منطقة إي واحد. وأشاد بقوات الشرطة والجيش الإسرائيليين على "العمل السريع والحازم لإخلاء التجمع الفلسطيني في هذه المنطقة"[58]. وقد منحت المحكمة العليا الإسرائيلية الحكومة الإسرائيلية غطاء قضائياً لتزيل قرية باب الشمس الاحتجاجية، ووافقت المحكمة في 2013/1/16، على قرار الإزالة[59].

قرية باب الكرامة: في 2013/1/18، استلهم أهالي قرية بيت إكسا التي تقع في شمال غرب القدس، تجربة قرية باب الشمس، فبنوا قرية باب الكرامة على أراضي خربة العلاونة التي كانت محظورة عليهم منذ سنة 1967. وبنى أهالي بيت إكسا خمس خيام ومسجداً من الطوب، ورفعوا علماً فلسطينياً كبيراً، ووضعوا لافتة ترحيبية بزوار باب الكرامة. وقال الناطق الإعلامي باسم المعتصمين في باب الكرامة بلال غيث: "بنينا باب الكرامة رداً على مصادرة ما تبقى من أراضي القرية ورداً على هدم قرية باب الشمس"[60]. وتمّ إزالة القرية في 2013/1/21[61].

قرية حيّ المناطير: امتداداً لباب الشمس والكرامة، شرع أكثر من 200 ناشط وعشرات المزارعين ببناء قرية جديدة تحت اسم "حي المناطير" على أراضي قرية بورين جنوب نابلس في 2013/2/2. وقامت قوات الاحتلال

بإغلاق المنطقة على الفور، وإطلاق عشرات قنابل الغاز والصوت على الناشطين والمواطنين في أثناء قيامهم بنصب الخيام، مما أدى إلى إصابة العديد منهم بالاختناق. وكان مصير القرية الإزالة والتدمير[62].

قرية كنعان: في 2013/2/9، شرع ناشطون فلسطينيون بمشاركة متضامنين أجانب في بناء قرية كنعان على الأراضي التي صادرها الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة التي تقع بين قرية البركة وخربة التوانة شرقي مدينة يطا، وقد قامت قوات الاحتلال في اليوم نفسه بهدم القرية ومصادرة الخيام[63]. ومنذ ذلك اليوم استطاع الفلسطينيون إقامة عدة قرى في أكثر من منطقة ضمن مسمى قرية كنعان وأعطوها رقما تسلسلياً، وذلك من أجل مواجهة مصادرة الأراضي والاستيطان الإسرائيلي. وحتى كتابة هذه السطور، وصل عدد هذه القرى التي شرع الفلسطينيون في إقامتها إلى عشرة، كان آخرها قرية كنعان 10 التي شيّدها نشطاء المقاومة الشعبية في منطقة الأغوار شرق الضفة الغربية، وقد قام الاحتلال بهدمها في 2014/1/1[64].

قرية أحفاد يونس: وفي 2013/3/21، نجح نشطاء المقاومة الشعبية في تشييد حيّ أحفاد يونس فوق أراضيهم قرب بلدة العيزرية شرق القدس المحتلة. وأقام نحو 300 ناشط فلسطيني وأجنبي يتقدمهم قادة القوى الوطنية ببناء الخيام[65]. وفي 2013/3/25 أزالت قوات الاحتلال الحي ونقلت جميع النشطاء الذين حاولوا مقاومته بالهتاف والغناء الوطني إلى رام الله فيما اعتقلت أربعة منهم[66].

قريتي عين حجلة والعودة 1: نجح نشطاء فلسطينيون ومتضامنون أجانب في إحياء أسماء قريتين فلسطينيتين بمنطقة الأغوار من خلال إقامتهما من جديد، وهما قرية العودة رمزاً لحقّ الفلسطينيين بالعودة لأراضيهم، وعين حجلة تلك القرية المدمرة في الأغوار، وذلك رفضاً للاستيطان الإسرائيلي وحفاظاً على الأرض الفلسطينية من المصادر والتهويد.

وجاءت إقامة قرية العودة قرب حاجز بيسان بالأغوار الشمالية في 2014/2/2 بعد نجاح النشطاء الفلسطينيين والمتضامنين الأجانب من إقامة قرية عين حجلة في 2014/1/28 في الأغوار ضمن حملة "ملح الأرض"، لمواجهة المخططات الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين من الأغوار، وتم إزالة القريتين في 2014/2/3[67].

قرية العودة 2: لم يكد الجيش الإسرائيلي ينتهي من إخلاء قرية عين حجلة حتى قام ناشطون ببناء قرية العودة 2 في 2014/2/7، مكان قرية الجودلة في منطقة الجفتلك في الأغوار. قرب ما يسمّى "مقبرة الأرقام" التي تقوم "إسرائيل" بدفن الشهداء الفلسطينيين فيها[68]. وفي اليوم ذاته داهمت قوة عسكرية تابعة للجيش الإسرائيلي القرية وقامت بهدمها ومصادرة كل ما فيها[69]. وكان هناك محاولات لبناء بعض القرى مثل باب القمر وقرية الأسرى.

ج. إقامة الأعراس الرمزية:

عرس قرية باب الشمس: بعد إزالة قرية باب الشمس من قبل قوات الاحتلال كان هناك العديد من المحاولات للعودة الى القرية التي تكلل بعضها بنجاح ومن أبرزها العرس الوهمي الذي نفذه عبد الله أبو رحمة، الناشط ضدّ الاستيطان، ومتضامنة أجنبية، وحول فكرة العرس الوهمي، قالت الناشطة لمى نزيه: "كانت طقوس العرس فلسطينية بامتياز، وجهزنا سيارة مميزة، وعروسين وهميين، وسيارات تبدو وكأنها "الفاردة" (موكب العروسين)، وذلك لدخول قرية الزعيّم ومنها إلى حيث باب الشمس، ونجحنا في ذلك"[70].

عرس قرية حزما: في 2011/3/9 منع الجيش الإسرائيلي زواجاً رمزياً بين عريس فلسطيني من الضفة الغربية وعروس من مدينة الناصرة داخل

الأراضي المحتلة سنة 1948، كان يفترض أن تقام مراسمه عند حاجز إسرائيلي بالقرب من قرية حزما في الضفة. وأوقف الجيش الإسرائيلي بالقرب من منطقة الحاجز عشرات الشبان الذين وصلوا وهم يحملون العريس على الأكتاف، وينشدون الأغاني الفلسطينية التقليدية، ومنعهم من التقدم. وتشكل فكرة العرس الرمزي، بحسب ما قال القائمون عليها، إيذاناً بإطلاق حملة مناهضة لسياسة لمّ الشمل الإسرائيلي التي تمنع فلسطينيي الضفة الغربية من الزواج من فلسطينية من داخل "إسرائيل" أو العكس[71].

عرس قرية أحفاد يونس: عقد شاب وفتاه في 2013/3/23، قرانهما في أول مراسم زفاف، تتم في حي أحفاد يونس التي تمّ تشييدها قبل أربعة أيام فوق الأراضي المهددة بالمصادرة والاستيطان قرب القدس المحتلة[72].

مسيرات العودة في الداخل والشتات: في تطور استثنائي وغير مسبوق في الذكرى الثالثة والستين للنكبة، فوجئت "إسرائيل"، في 2011/5/15، بمسيرات "يوم الزحف" التي حاصرتها على ثلاث جبهات حدودية هي الأراضي الفلسطينية والجولان المحتل وجنوب لبنان، فردت بجرائم جماعية[73].

وتركزت المسيرات في المدن الرئيسة في الضفة، وشارك فيها مئات آلاف المواطنين. أما في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي، فتحولت المواقع العسكرية إلى نقاط احتكاك مع الجيش سقط فيها مئات الجرحى، وكان أعنفها على معبر قلنديا العسكري الفاصل بين القدس وشمال الضفة. كما جرت تظاهرات مماثلة في مخيم العروب ومدينة الخليل ومناطق أخرى. وأقامت مؤسسات طبية فلسطينية مستشفى ميدانياً في مخيم قلدنيا قدّمت فيه العلاج لأكثر من 200 مصاب، جروح بعضهم صعبة. وقام جنود الاحتلال ومعهم عشرات "المستعربين" المتنكرين بزي مدني باعتقال العشرات من المتظاهرين[74].

وفي غزة، استشهد شاب فلسطيني، وأصيب أكثر من تسعين آخرين، من بينهم عشرون طفلاً، نتيجة إطلاق قوات الاحتلال المتمركزة حول الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة النار وقذائف الدبابات على مسيرات سلمية إحياءً للذكرى الـ 63 للنكبة[75].

وفي داخل الخط الأخضر تقام بذكرى النكبة في كل سنة مسيرات باتجاه إحدى القرى المهجرة. وفي 2011/5/11 شارك آلاف الفلسطينيين في مسيرة العودة بذكرى النكبة وانطلقت المسيرة من أنقاض قرية الدامون المدمرة إلى قرية الرويس في الجليل قرب بلدة طمرة وقرية كابول وشرق مدينة عكا[76].

في موازاة ذلك، شهد يوم النكبة فتح جبهتي الجولان وجنوب لبنان عندما حاول العشرات عبور "الحدود". ففي مارون الراس في جنوب لبنان، قتل عشرة أشخاص برصاص جنود إسرائيليين عندما اقترب عشرات المتظاهرين من الشريط الشائك وأصيب 112 آخرين بجروح. وفي الجولان، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على عشرات المتظاهرين الذين اخترقوا السياج الحدودي ودخلوا منطقة مجدل شمس في الشطر المحتل من الجولان، ما أدى إلى مقتل شخصين وجرح 170[77].

وقدّر منظمو مسيرة العودة في لبنان أعداد المشاركين في المسيرة بما يزيد على 45 ألف مشارك استقلّوا نحو 1,700 حافلة[78].

وفي 2011/6/6، الذي وافق ذكرى النكسة استشهد 23 لاجئاً فلسطينياً في سورية، في مدينة القنيطرة السورية وموقع عين التينة بالقرب من مرتفعات الجولان المحتلة، عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على لاجئين فلسطينيين وسوريين أحيوا الذكرى الـ 44 لحرب 1967، وجرح 447 منهم؛ 362 بطلق ناري، و77 حالة اختناق، وتسع إصابات مختلفة، ومعظم الإصابات جاءت من الناحية الأمامية وكانت مباشرة في الصدر والبطن وبعضها في الأطراف السفلية وجروحهم بين الشديدة والمتوسطة[79].

وفي داخل أراضي السلطة الفلسطينية، سيطرت قوات الشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والحكومة الفلسطينية في قطاع غزة على نقاط التماس مع الجيش الإسرائيلي، ومنعت الاحتكاك بين متظاهرين فلسطينيين والجيش على نطاق واسع لدى إحياء الفلسطينيين ذكرى حرب 1967، وبالرغم من ذلك تفجرت مواجهات في الضفة الغربية في مناطق لا تسيطر عليها السلطة، كان أعنفها ما وقع عند حاجز قلنديا شمال القدس. ورشق فلسطينيون الجيش الإسرائيلي بالحجارة، وردّ الجيش بإطلاق العيارات النارية وقنابل الغاز، ما أدى إلى إصابة العشرات بالرصاص المطاطي والاختناق. وسمحت الحكومتان في الضفة والقطاع للفصائل الفلسطينية ومتظاهرين بتنظيم مسيرات مركزية في رام الله وفي غزة[80].

د. حملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية:

انطلقت حملة المقاطعة وسحب الاستثمار والعقوبات ضدّ "إسرائيل" Campaign of Boycotts, Divestment and Sanctions Against Israel (BDS)، من قبل المجتمع المدني الفلسطيني في تموز/ يوليو 2005، بعد موافقة أولية لأكثر من 170 منظمة فلسطينية على هذه الحملة. وبدأت جهود الحملة تنمو بسرعة منذ 2005 حتى بلغت ذروتها في أول مؤتمر لها، عقد في رام الله في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007. وكان أبرز قطاف هذا المؤتمر، ظهور اللجنة الوطنية الفلسطينية، هيئة التنسيق الفلسطينية لحملة المقاطعة، في جميع أنحاء العالم[81].

وفي شهر كانون الثاني/ يناير 2009 انطلقت الحملة الشعبية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، وذلك إبان الحرب المسعورة التي شنتها دولة الاحتلال على قطاع غزة، وقد أراد القائمون على الحملة، وفي مقدمتهم الإغاثة الزراعية الفلسطينية، أن يفتحوا بوابة أخرى للنضال يمكن لكل فلسطيني العبور

منها، ليسهم فعلياً في إلحاق الضرر والخسارة بدولة الاحتلال بحرمانها من جزء من الأموال التي تستخدمها في تمويل آلة حربها ضدّ الشعب الفلسطيني. ومن هنا كان أبرز شعار من شعارات الحملة "بدنا نخسّر الاحتلال"[82].

ومنذ البداية حددت الحملة الشعبية هدفها في جعل المقاطعة جزءاً من الثقافة الوطنية المقاومة للتعايش والتطبيع مع المحتلين، بما يؤدي إلى تغيير سلوك المواطن الفلسطيني تجاه رفض التعاطي مع منتجات الاحتلال بيعاً وشراء. كما هدفت إلى تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتسريع تحريره من التبعية لاقتصاد المحتلين، من خلال تأمين الحماية للمنتج الوطني، ومساعدته للفوز في المنافسة مع الاقتصاد الإسرائيلي، وهو الأمر الذي سيسمح باستيعاب مزيد من العمال العاطلين من العمل، أو العاملين في المستعمرات الإسرائيلية.

هـ. قرى النقب نموذجاً للصمود والتصدي لمخططات الترحيل والتهجير "مخطط برافر":

قرية العراقيب: تُعدّ قرية العراقيب الفلسطينية التي تقع في شمال مدينة بئر السبع في صحراء النقب جنوب فلسطين، واحدة من 45 قرية عربية في النقب لا تعترف "إسرائيل" بها[83]. ومنذ سنة 2010 بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم هذه القرية، مع الإبقاء على أصحاب الأراضي في العراء[84]. وبعد كل مرة يقوم الاحتلال بهدم القرية، يعود أهالي القرية ليبنوها من جديدة، وقد وصل عدد المرات التي هدم فيها الاحتلال القرية إلى 68 مرة، كان آخرها في 2014/4/9، وتحت شعار "يهدمون ونبني.. هنا باقون" أعاد سكان القرية بناءها من جديد[85].

مخطط برافر: "مخطط برافر – بيجن" Prawer–Begin Plan هو "مشروع قانون لتنظيم الإسكان البدوي في النقب" اقترحه الوزير السابق بيني بيجن Benny Begin في أيلول/ سبتمبر 2011، وأقرته اللجنة الوزارية

لشؤون التشريع في 2013/5/6، ويقضي بترحيل نحو 70 ألف عربي من بيوتهم وقراهم في النقب[86].

وفي 2013/6/24، صادق الكنيست Knesset الإسرائيلي بالقراءة الأولى على القانون بناء على توصية من وزير التخطيط الإسرائيلي إيهود برافر Ehud Prafr سنة 2011 لتهجير سكان عشرات قرى البدو في النقب جنوب الأراضي المحتلة، وتجميعهم فيما يُسمّى "بلديات التركيز"، وتمّ تشكيل لجنة برافر لهذا الغرض[87].

ورفضاً للمخطط قام فلسطينيو 48 بعدة أنشطة وفعاليات مناهضة للمخطط كان أبرزها إطلاق الحراك الشبابي في داخل الأراضي المحتلة سنة 1948، حملة "أيام الغضب برافر لن يمر..". وأطلق الحراك الشبابي مسيرة نضال جماهيري وتعبوي في منتصف يوليو/ تموز 2013، عمّت معظم المناطق العربية في الأراضي المحتلة سنة 1948. كما عمّت المسيرات والمظاهرات التضامنية 35 دولة عربية وأجنبية طالبت بإسقاط مخطط برافر[88].

وفي 2013/11/30 انطلقت مظاهرات مركزية في كل فلسطين مناهضة لمخطط برافر تحت شعار "11/30 يوم الغضب"، وخرج الآلاف من الفلسطينيين في كل من النقب "قرب المفترق المؤدي لقرية حورة"، وساحة الجندي المجهول في غزة، وفي نابلس، والخليل، والجليل، ورام الله، والقدس وحيفا ومعظم أراضي الـ 48. ورفع المتظاهرون الشعارات المناوئة للمخطط وطالبوا بإسقاط المخطط[89]. وفي 2013/12/12، أوصى بيجن، وهو مكلف بتطبيق ما عرف بمخطط برافر، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بإنهاء النقاش على القانون في الكنيست، وذلك بعد أيام من تقارير حول انقسام الائتلاف الحكومي في "إسرائيل" بشأن المخطط. وقد وافق نتنياهو على هذا الاقتراح[90].

4. أثر المقاومة الشعبية على القضية الفلسطينية:

على الرغم من الإمكانيات المحدودة التي توفرت لدى ناشطي المقاومة الشعبية، إلا أن هذه المقاومة حققت العديد من الإنجازات والمكاسب في مجالات معينة، وقد تجلت هذه الإنجازات فيما يلي:

أ. الجدار العازل ومصادرة الأراضي في الضفة:

على الرغم من موقف المحكمة العليا الإسرائيلية المتحيز لبناء الجدار الأمني في الضفة الغربية، إلا أن الفلسطينيين والمؤسسات الحقوقية المناهضة للجدار لجأوا لاستخدام الأوراق القانونية، للاستفادة من الهامش الضئيل الذي تتيحه سلطات الاحتلال لمحاولة تقديم نفسها للعالم بصورة ديموقراطية؛ فأقاموا التظاهرات الشعبية أمام تلك المحكمة لمواجهته، وتمكنوا نتيجة لذلك من إصدار قرارات من المحكمة العليا الإسرائيلية تقضي بتعديل مسار الجدار في مواضع عدة، وأبرز هذه التعديلات هي:

قلقيلية: أمرت المحكمة العليا في "إسرائيل" في 2005/9/15، بتعديل مسار الجدار العازل في منطقة قلقيلية شمال الضفة الغربية. وجاء قرار المحكمة بناء على طلب من قرويين فلسطينيين في منطقة قلقيلية؛ حيث أمرت بهدم قسم من الجدار كان مساره أدى إلى محاصرة فلسطينيين في جيب معزول، ورأى قضاة المحكمة التسعة بالإجماع أن مسار الجدار غير شرعي وطلبوا من الجيش الإسرائيلي وضع ترسيم آخر له. وتقدمت بالشكوى جمعية الحقوق المدنية في "إسرائيل"، التي رأت أن ترسيم الجدار في هذه المنطقة يلحق أضراراً في خمس قرى (قرية الضبعة، ووادي الرشا، وراس الطيرة، ورمادي الجنوبي، وعرب أبو فردة)وهو يسعى إلى ضمّ مستعمرة ألفاي منياشي Alvai Mnyashi إلى الجهة الإسرائيلية من الجدار[91].

مقطع جيوس – فلامية: بعد معركة قضائية خاضها المواطنون الفلسطينيون مع السلطات الإسرائيلية المعنية، استمرت خمس سنوات، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية في تموز/ يوليو 2007، حكماً بتفكيك المسار الأصلي للجدار، والذي يمتد مسافة 4.2 كم في عمق أراضي جيوس – فلامية ويصادر 20,028 دونماً منها؛ ليستوعب عملية توسيع مستعمرة تسوفيم Tzufim التي أقامتها "إسرائيل" أصلاً على أراضي مواطني القريتين. وأمرت ببناء مسار جديداً يقترب أكثر من الخط الأخضر، يصل طوله إلى 4.9 كم ويعيد للقريتين 11,628 دونماً من أراضيهما، إلا أن القرار أبقى مع ذلك على 16,400 دونماً معزولة. وتضم الأراضي المعزولة أكثر المساحات إنتاجاً للفواكه والخضراوات، وأربعة آبار ارتوازية، وأغلب البيوت البلاستيكية الزراعية، بالإضافة إلى تجمع بدوي[92].

بلعين: في 2007/9/4، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يقضي بإعادة رسم مسار الجدار في قرية بلعين الواقعة شمال غرب رام الله، وذلك بإزاحة مسار الجدار 500 متراً خارج المنطقة العمرانية للقرية ليقترب من الخط الأخضر. وقد جاء هذا القرار ثمرة لسلسلة الالتماسات والدعاوى المرفوعة من أهالي بلعين إلى المحاكم الإسرائيلية، لتعديل مسار الجدار الذي ألحق أضراراً بالغة بحياة ووجود المواطنين في هذه القرية. كما نصّ القرار على إزالة الجدار المقام بطول 1.7 كم على أراضي القرية، والتي صودر منها أكثر من 2,300 دونم، وعلى إعادة 1,100 دونم من تلك الأراضي إلى أصحابها[93]. وفي 2010/2/26، قرر الجيش الإسرائيلي حرف مسار الجدار عن أراضي القرية، على أمل انتهاء التظاهرات المتواصلة أُسبوعياً كل يوم جمعة[94].

وفي حزيران/ يونيو 2011، وبعد أربعة أعوام من قرار المحكمة، بدأت "إسرائيل" تعديل مسار جزء من الجدار وإعادة ترسيم المسار ليعطي

الفلسطينيين منفذاً أكبر إلى الأراضي الزراعية. وقال الكولونيل سار تسور Saar Tzur قائد لواء عسكري في المنطقة، إن التكلفة الإجمالية لإعادة مسار الجدار تصل إلى 31 مليون شيكل إسرائيلي (نحو تسعة ملايين دولار[95]).

معاليه أدوميم: في شهر آب/ أغسطس 2008 أعلن مكتب الادعاء الإسرائيلي عن تعديل مسار الجدار في شرقي مستعمرة معاليه أدوميم الواقعة إلى الشرق من مدينة القدس المحتلة؛ الأمر الذي يترتب عليه إعادة أربعة آلاف دونم من أراضي الفلسطينيين التي ابتلعها المسار الأصلي للجدار، بغرض إقامة حيّ استيطاني جديد يستوعب 84 عائلة يهودية جديدة في مستعمرة كيدار Kedar المحاذية لمستعمرة معاليه أدوميم. وقد جاء قرار تعديل مسار الجدار نتيجة لقرار من المحكمة العليا الإسرائيلية، فصلت فيه في دعوى قضائية رفعها مواطنون فلسطينيون في قرية السواحرة الشرقية، بعد ثلاث سنوات من تقديم الشكوى[96].

قرية بتير: في 2012/1/12، أمرت المحكمة العليا في "إسرائيل" الجيش الإسرائيلي بإعادة النظر في مسار جزء من الجدار الفاصل الذي كان من المفترض أن يمر عبر قرية بتير غرب بيت لحم، جنوب الضفة الغربية. وأمرت المحكمة العليا الجيش بتقديم خطة بديلة في غضون تسعين يوماً. وقد جاء هذا القرار نتيجة لاحتجاجات سكان القرية وسلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية بأن مسار الجدار سيخرب المدرجات الزراعية في المنطقة، حسب ما أعلنت منظمة أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط في "إسرائيل"[97].

مستعمرتا آدم وعوفرا Adam and Ofra: أصدر قائد الجيش الإسرائيلي بمنطقة المركز في 2013/3/10، تعليماته لإزالة الجدار المقام بالقرب من مستعمرتي آدم وعوفرا في الشمال الشرقي من القدس، بعد تأخير ومماطلة لثلاثة أشهر منذ استعداد الجيش أمام المحكمة العليا لإزالة الجدار حتى نهاية 2012، كون الجدار يحرم المواطنين الفلسطينيين من الوصول

إلى أراضيهم. وكان أهالي قرية جبع شمال مدينة القدس توجهوا للمحكمة العليا الإسرائيلية في سنة 2009، مطالبين بإزالة الجدار الذي تمّ بناؤه حول مستعمرة آدم القريبة من القرية، لأنه يتسبب بحرمانهم من الوصول إلى أراضيهم، وهو ذات الأمر الذي قام به مواطنو بلدة سلواد شرقي مدينة رام الله مطالبين المحكمة بإزالة الجدار حول مستعمرة عوفرا، وقدم مواطنو القريتين هذه الدعاوى من خلال منظمة "يوجد عدالة" الإسرائيلية. وأقرت المحكمة أن البناء غير قانوني ويضر المواطنين، وأعطت الجيش الإسرائيلي مهلة، بناءً على طلبه، حتى نهاية سنة 2012 لإزالة الجدارين، وبعد كشف من قبل المحكمة العليا تبين أن الجيش لم ينفذ ما تعهد به لإزالة كلا الجدارين، وهذا ما دفع المحكمة للطلب من الجيش تنفيذ تعهده، وبعد مماطلة وتأخير أصدر قائد الجيش في "منطقة المركز" قراراً بإزالة الجدارين[98].

بيت جالا: أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا في 2014/2/3، أمراً احترازياً يمنع الجيش الإسرائيلي من مواصلة بناء جدار الفصل العنصري، على أراضي بيت جالا في الشمال الغربي من مدينة بيت لحم. وجاء القرار في أثناء بحثها التماساً تقدم به الفلسطينيون، ويحتجون فيه على مخطط الجيش لبناء الجدار الفاصل على أراضيهم[99].

فبحسب الخرائط التي أعدها الجيش، فإن مسار الجدار في المنطقة جرى تخطيطه في شكل ملتو كي يضم مستعمرة هار جيلو Har Gilo، ويفصل بين ديرين تابعين للكنيسة الكاثوليكية، بحيث يصبح دير الرجال غربي الضفة باتجاه الخطّ الأخضر ودير النساء في الجانب الآخر. وفي التماس الفلسطينيين، أكدوا أن مسار الجدار سيمس بالخدمات التعليمية التي تمنحها الأديرة لأهالي بيت جالا، كما أنه يبقي خلف الجدار آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية التابعة للبلدة، وهي، أيضاً، المنطقة الوحيدة التي يمكن للبلدة التطور من خلالها[100].

ب. مقاومة أهل النقب توقف مخطط برافر:

أدى تصاعد وتيرة الحراك الشعبي في الداخل الفلسطيني واتساع دائرة المقاومة المناهضة للتهجير والتشريد إلى تراجع الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو، عن طرح قانون برافر – بيجن، حيث قامت الحكومة في 2013/12/12، بإلغاء مخطط برافر قبيل التصويت عليه في القراءتين الثانية والثالثة[101].

واعترف الوزير السابق بيني بيجن الذي كلفته الحكومة الإسرائيلية بمتابعة تطبيق قانون برافر بعدم إمكانية تطبيق القانون بسبب المعارضة الشديدة التي يبديها السكان البدو تجاه القانون. ويؤكد منسق الحراك الشبابي في الداخل الفلسطيني مجد حمدان بأن المقاومة الشعبية، إلى جانب الحراك الشبابي الذي تجند في معركة التصدي لمخطط البرافر، أدى إلى الانتصار في المعركة ضدّ الحكومة الإسرائيلية في منعها من إقرار هذا القانون[102].

ج. خسائر الاحتلال الإسرائيلي من المسيرات وحملة المقاطعة:

اعترف الجيش الإسرائيلي في 2008/7/25، بأن الاحتجاجات التي نظمها أهالي قرية نعلين، والتي تضمنت 72 مسيرة وفعالية شعبية، أدت إلى خسارة سلطات الاحتلال أكثر من مليون شيكل (نحو 287 ألف دولار أمريكي[103])؛ بسبب تخريب معدات بناء الجدار[104].

ومن جهة أخرى، خلافاً للمسيرات والتظاهرات والالتماسات، اعتمد الفلسطينيون استراتيجية المقاطعة الاقتصادية لمنتجات المستعمرات الإسرائيلية[105]. وقالت اللجنة الوطنية لمقاطعة "إسرائيل" في رام الله، إن الحكومة الإسرائيلية اضطرت للاجتماع واتخاذ قرارات منها تخصيص 100 مليون شيكل (نحو 29 مليون دولار أمريكي[106]) لمقاومة حركة المقاطعة. وبيّن مصطفى البرغوثي، الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية

الفلسطينية، أن المستعمرات في الأغوار خسرت 20% من دخلها خلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير سنة 2014، وأن ردود الفعل الإسرائيلية تشير إلى أن "إسرائيل" تشعر بقوة حركة المقاطعة[107].

وقدّر خبراء وباحثون في الشأن الإسرائيلي، في شباط/ فبراير 2014، أن تتجاوز الخسائر السنوية لـ"إسرائيل" بسبب المقاطعة الدولية لها ولمستعمراتها، أكثر من ثمانية مليارات دولار سنوياً، يرافقها فصل قرابة عشرة آلاف عامل من داخل "إسرائيل" والمستعمرات معاً[108].

ثانياً: الموقف الفلسطيني

1. الموقف الفلسطيني الرسمي:

أ. منظمة التحرير الفلسطينية:

نصّ الميثاق الوطني الفلسطيني على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وقد جاء في المادة 9 من الميثاق:

> الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح، والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه، وممارسة حقّ تقرير مصيره فيه والسيادة عليه[109].

غير أن هذه المادة لم تبقَ كما هي، فقد تمّ شطب 12 بنداً من أصل 30، وتغيير جزئي في 16 بنداً؛ ففي 1998/2/14 صادق المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عُقد في قطاع غزة، بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي نصت على القضاء على "دولة إسرائيل"، وتعديل بعضها الآخر. وكانت المادة 9 المذكورة ضمن المواد المُلغاة من الميثاق[110]. وبالتالي تحولت لغة الخطاب إلى المقاومة الشعبية، فأعلن المجلس الوطني تمسكه بها، داعياً إلى تصعيدها في الضفة الغربية ضدّ "إسرائيل" وممارساتها الاستيطانية بحقّ الأراضي الفلسطينية. وفي 2014/2/2 أشاد بإقامة نشطاء في لجان شعبية فلسطينية قريتين في منطقة الأغوار المستهدفة إسرائيلياً في شمال الضفة الغربية، وعدّ أن إنشاء مثل هذه القرى "يأتي تأكيداً على الحقّ الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي"، ودعا إلى المشاركة الواسعة في المقاومة الشعبية وتعزيزها[111].

كذلك أعلن المجلس المركزي الفلسطيني تمسكه بالمقاومة الشعبية، وجاء في اجتماع له في رام الله في 2011/3/18: "المقاومة الشعبية في كلّ المدن والقرى والمخيمات هي طريق الخلاص من الاحتلال والاستيطان، هذه المقاومة التي تحظى اليوم بالتأييد الواسع من الرأي العام العالمي ومن الأسرة الدولية". وحيا "الجهود التي يبذلها المتضامنون الدوليون للوقوف إلى جانب شعبنا من أجل نيل حقوقه الإنسانية والوطنية"[112].

وتؤكد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على "ضرورة مواصلة المقاومة الشعبية السلمية، وتوسيع نطاقها ضد جرائم الاحتلال وتماديه في انتهاك جميع حقوق شعبنا، وسعيه لإغلاق الطريق أمام حلّ الدولتين المتفق عليه على أوسع نطاق دولي"[113].

إذاً فالمقاومة الشعبية تلقى رواجاً في مؤسسات منظمة التحرير المختلفة، فهي استراتيجية تتبعها وتدعو إليها، وتشدد عليها، كخيار بعد تخليها عن الكفاح المسلح.

ب. السلطة الوطنية الفلسطينية:

بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية إثر اتفاق أوسلو سنة 1993 تبنت السلطة النهج السلمي للمقاومة من أجل تحرير فلسطين، ونبذت كلّ أنواع العنف و"الإرهاب"، بناء على تعهد رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات بوقف "الإرهاب"، يعني الكفاح المسلح والانتفاضة استطراداً، من دون أن يحصل على التزام من إسحق رابين بإنهاء الاحتلال[114].

وبعد وفاة عرفات أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس موقفه الاستراتيجي الذي يرفض فيه المقاومة المسلحة، ويرى أن الانتفاضة أدّت إلى ضرر بالغ بالشعب الفلسطيني وقضيته، وهو شديد التصميم على خيار المفاوضات والمفاوضات فقط[115]. بالمقابل أعلن تمسكه بالمقاومة الشعبية،

قائلاً: "نحن مؤمنون بها وبحقنا بأن نمارسها"[116]. ويربط عباس بين "مسار المقاومة الشعبية السلمية مع مسار البناء والجاهزية وتوفير مقومات البقاء والصمود على الأرض، والنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير لإنهاء الاحتلال"[117].

وأكد عباس خلال استقباله وفداً من أبناء قريتي بلعين ونعلين في 2010/10/9 أن "المقاومة الشعبية في بلعين ونعلين شكلت نموذجاً للبطولة والفداء في جميع أنحاء العالم، وأن هذا النوع من النضال سجل في التاريخ، وهو النضال المشروع والحقيقي". كما وأبدى إعجابه بمشاركة المتطوعين الأجانب وخصوصاً الإسرائيليين في المقاومة الشعبية[118]. وطالب عباس بعدم جعل المقاومة الشعبية مجرد شعار، قائلاً "نحن مع المقاومة الشعبية لكن لا تجعلوها شعاراً فقط لأن ما يجري في القرى القريبة من الجدار هي مظاهرات موسمية قليلة العدد محزنة عندما نراها والمشاركون فيها من الأوروبيين والأمريكان والإسرائيليين والفلسطينيين"[119].

ووصف نمر حماد، المستشار السياسي للرئيس عباس، المقاومة المسلحة بأنها "أخطاء يجب عدم تكرارها"، موضحاً "إننا سنلجأ إلى أساليب من المقاومة لا تعطي ذريعة لإسرائيل، وهي المقاومة الشعبية، ومقاطعة إنتاج المستعمرات، والأهم من ذلك كيف نحافظ على بقاء الشعب الفلسطيني على الأرض"[120].

تحتمل تصريحات قيادة السلطة الفلسطينية حول المقاومة الشعبية أحد تفسيرين[121]:

1. إذا كان المطروح من قبل السلطة الفلسطينية هو اعتماد المقاومة الشعبية كاستراتيجية، فلا بدّ لدعاة هذا الطرح من تقديم تفسير لسياق

التصريحات والممارسات على أرض الواقع. كذلك إن هذا التوجه يحتاج إلى موقف سياسي فلسطيني واضح، وليس فقط التعبير عنه بمشاركة بعض الأسماء في مسيرات ولقاءات متناثرة[122]!

2. وأما إذا كان المطروح هو التكتيك، فتجب الإشارة إلى أنه على الرغم من أن المقاومة الشعبية أسلوب مهمّ في الاستنهاض والمواجهة، لكنّ الاقتصار عليه يعكس خللاً موضوعياً في فهم معادلة الصراع المفروضة على شعب فلسطين، حيث إن الأراضي الفلسطينية تتعرض لاحتلال عسكري لا يفهم سوى لغة القوة. وذلك ما أثبتته السنون.

ويمكن القول إن تمسك السلطة الفلسطينية بالمقاومة الشعبية يأتي ضمن الاعتبارات التالية[123]:

1. ممارسة الضغط على الاحتلال، عبر إعادة تفعيل العنصر الشعبي، والذي يشكل عامل إزعاج كبير لسياسة ومخططات الاحتلال.
2. التغطية على فشل المشروع التفاوضي، عبر الإيحاء بفتح الخيارات الوطنية الكفاحية، التي يتم تقزيمها واختزالها في المقاومة الشعبية السلمية المجردة.
3. محاولة تحريك المياه الدولية الراكدة، بهدف إعادة العمل على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي والتدخل لتليين المواقف الإسرائيلية المتشددة.

أما موقف الحكومة التي رأسها سلام فياض فلم يختلف عن موقف رئيس السلطة الفلسطينية، فقد أعلنت موقفها بقمع المقاومة المسلحة والتعاون الأمني مع الإسرائيليين[124]، وأوضح فياض أن "معالم خطة التحرك التي تنتهجها السلطة الفلسطينية والحكومة تتلخص بثلاثة محاور ومسارات أساسية متداخلة ومترابطة[125]:

1. المقاومة الشعبية وفق رؤيتنا.
2. مشروع بناء الدولة.
3. النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وأشار إلى تعاظم الالتفاف الشعبي حول استراتيجية الكفاح الفلسطيني بحلقاتها الثلاث المترابطة[126]. وقد شارك فياض عملياً في مظاهر المقاومة الشعبية كمشاركته في تدشين أكبر ثوب فلسطيني في الخليل، وفي أكبر طبق من الكنافة في نابلس، وفي 2010/4/22 كان أول من أكل من أكبر رغيف مسخن في العالم في إحدى قرى رام الله، وقال إن "مهرجان الفرح.. المسخن الفلسطيني" يجسد حقيقة تشبث الشعب الفلسطيني بأرضه، وقدرته على تجاوز الصعاب كافة[127].

وفي 2010/8/30 نشرت الحكومة في الضفة الغربية، تقريراً عن خطتها لبناء الدولة وإنهاء الاحتلال في عامها الثاني 2011، أكد على تعزيز المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال تحقيقاً لهدف إنهائه وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها "القدس الشرقية" على حدود العام 1967[128]. وعدّ الناطق الرسمي باسم المؤسسة الأمنية في الضفة عدنان الضميري أن أولويات الشعب الفلسطيني هي تعزيز المقاومة الشعبية ضدّ الاحتلال والجدار والاستيطان لنيل الاستقلال، وأن المؤسسة الأمنية الفلسطينية تؤكد أن حق التعبير مكفول في إطار القانون[129].

وإثر توليه رئاسة الوزراء في الضفة خلفاً لفياض التزم رئيس الوزراء رامي الحمد الله استراتيجية المقاومة الشعبية، ففي 2013/11/11 قال "إن مؤسسات دولة فلسطين ستعمل على توفير مقومات ثبات شعبنا، ودعم المقاومة الشعبية السلمية في مواجهة الاستيطان، والجدار والتعنت

الإسرائيلي، حتى تتحقق أهداف شعبنا المشروعة في العيش بحرية وكرامة كباقي شعوب الأرض"[130]. وفي عهد هذه الحكومة وصف الضميري المقاومة المسلحة بـ"البلطجة والزعرنة"، وقال في 2014/1/15: "ملعب العنف والبلطجة والزعرنة ملعب إسرائيلي، يريدون سحب الشعب الفلسطيني إليه لأنهم يتقنون اللعب فيه". ودعا في المقابل إلى ممارسة المقاومة الشعبية السلمية، التي قال إنها تجلب تعاطف العالم إلى جانب الشعب الفلسطيني[131].

أما موقف الحكومة في غزة، التي يرأسها إسماعيل هنية، فكان مع خيار المقاومة بكل أشكالها الشعبية السلمية والمسلحة، فعلى إثر لقاءات المصالحة بين حركتي فتح وحماس في القاهرة، قال هنية في 2011/12/14، خلال مهرجان ذكرى انطلاقة حماس الـ24: "نقولها بلا تأويل إن المقاومة المسلحة هي خيارنا لتحرير الأرض" وأضاف قائلاً: إن "تحقيق المصالحة لا بدّ له من مناخ يتمثل برفض الضغوط الخارجية والتطبيق الأمين وإطلاق سراح المعتقلين، بالشراكة في منظمة التحرير الفلسطينية والمرجعيات والتوافق [على] برنامج وطني يحمي المقاومة بكل أشكالها الشعبية وغير الشعبية، المسلحة والعسكرية، والمقاومة مجهود شامل، في أيّ زمان وأيّ مكان"[132].

2. موقف الفصائل الفلسطينية من المقاومة الشعبية:

تنقسم فصائل المقاومة بين تأييد مسار التسوية السلمية والمقاومة الشعبية الذي تقوده حركة فتح؛ وبين تأييد مسار المقاومة المسلحة الذي تقوده حركة حماس، والذي يرى في المقاومة الشعبية أحد أدواته.

أ. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):

تعدّ حركة فتح أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية شعبية وانتشاراً، وقد أعلنت رؤيتها في نظامها الأساسي في المادتين 17 و19 من أن الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهدافها تكمن في الثورة الشعبية المسلحة كطريق حتمي

وحيد لتحرير فلسطين، إلا أن تاريخ المقاومة لحركة فتح لا يخلو من الوسائل السلمية اللاعنفية التي لطالما دعت إليها الجمهور الفلسطيني كالإضرابات، والمسيرات، والمظاهرات، والاعتصامات، والمقاطعة منذ سنة 1969 مروراً بانتفاضة 1987، وانتفاضة الأقصى 2000. والرئيس محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس حركة فتح الذي تبنى خيار المقاومة الشعبية يعبّر عن خيار حركة فتح[133]. فقد عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح في 2010/12/12 اجتماعاً برئاسة عباس في رام الله لبحث آلية التحرك الفلسطيني في ظلّ فشل المفاوضات مع "إسرائيل"، قررت فيه تفعيل المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال الإسرائيلي في كافة الأراضي الفلسطينية[134]. وقال جمال محيسن، عضو اللجنة المركزية لفتح، عقب الاجتماع: "نطالب الناس بتصعيد المقاومة الشعبية وتوسيعها، وعدم بقائها محصورة في بعض القرى والمناطق، بل توسيعها لتشمل كل أماكن الاحتكاك مع الاحتلال ومستوطناته". موضحاً أن "هناك قراراً في داخل فتح بتصعيد المقاومة الشعبية"[135].

ويوضح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح نبيل شعث أن "استراتيجية الحكومة [الفلسطينية في الضفة] جزء من استراتيجية حركة فتح، واستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في عناصرها المختلفة، وأهم عنصر فيها يقوم على تثبيت المواطن على أرضه، وتصعيد النضال الشعبي والمقاومة الشعبية"[136]. وقال إن المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي تحولت في هذه المرحلة إلى كفاح شعبي غير مسلح. وأضاف "عُدنا في هذه المرحلة إلى النضال الشعبي غير المسلح المرتبط بالحراك الدولي"[137].

غير أن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي رفض اتهام حركته بالتخلي عن النضال المسلح، قائلاً "إنها لم تسقطه يوماً وما زالت تحتفظ به كخيار مُنح دولياً للشعب الفلسطيني". وقال إن "حركة فتح تدرك ماذا تفعل، غير أنه لا الظروف العربية أو الدولية أو التطرف الذي تمارسه الحكومة

الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو تسمح بالارتجال في هذا الموضوع". وشدد على أن "الكفاح المسلح بحاجة لأن يكون ذا كلفة عالية في معسكر العدو، وذا جدوى عالية للفلسطيني، الذي لا يمتلك واحداً بالمليار من إمكانات إسرائيل العسكرية"[138].

إن ما يظهر من خلال تصريحات قادة حركة فتح، يؤكد على عدم تخليها بشكل كامل عن الخيار المسلح، غير أنها تعطل استخدامه وفقاً للظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن أجدى وسائل المقاومة في حالة الضعف بالنسبة لفتح هي المقاومة الشعبية.

ب. حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

لقد اعتمدت حركة حماس في دستورها على الجهاد كخيار وحيد لتحرير فلسطين، وتَعُدّ المبادرات والحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة الحركة[139]، ولم يلقَ خيار المقاومة الشعبية قبولاً في أجندة التفكير السياسي لحركة حماس إلا في الآونة الأخيرة، وعلى الأخص إبان اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تمّ توقيعه في القاهرة أيار/ مايو 2011، وجولات الحوار التي أعقبته بين حركتي فتح وحماس.

فقد اتفقت حركتا حماس وفتح في 2011/11/24، خلال اجتماع مشترك في القاهرة، على "تفعيل كل جهود الشعب الفلسطيني للتصدي للاحتلال ومظاهره من خلال حشد طاقات شعبنا في مقاومة شعبية ووطنية لمواجهة الاستيطان وتهويد الأرض والمقدسات، والاحتلال نفسه"[140].

وقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل: "نحن في هذه المرحلة نريد أن نتعاون في هذه القضايا المشتركة المتفق عليها؛ أي المقاومة الشعبية، وهي من العناوين المشتركة رغم أننا نؤمن بالمقاومة المسلحة"، مذكراً بـ"أننا وصلنا إلى الانتفاضة الأولى بفعل المقاومة الشعبية"[141].

وهذا ما أكده نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق من أن التوافق مع فتح على المقاومة الشعبية المشتركة لا يعني إطلاقاً استبعاد الكفاح المسلح، وقال: "المقاومة بأشكالها حقّ مشروع للشعب الفلسطيني طالما وطنه محتل"[142]. ويؤكد ممثل حركة حماس في لبنان علي بركة "تمسك حماس بالمقاومة، بينما تعلن فتح تأييدها للمقاومة الشعبية"، وهذا الأمر، بحسبه، "لا ضير منه، إذ يتم دمج المقاومتين المسلحة والشعبية معاً"[143].

وكشف القيادي في حماس صلاح البردويل في 2011/11/28 أن التركيز في الإعلان على المقاومة الشعبية جاء بناء على طلب من عباس، وذلك للتخفيف من الضغط المتوقع نتيجة البدء في الإجراءات العملية للمصالحة الوطنية. وذكر أن الفصائل والقوى الفلسطينية أقرت بوثيقة الوفاق الوطني في 2006/5/14 الاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير الشعب الفلسطيني في المقاومة الشعبية[144].

إن موقف حماس يأتي انطلاقاً من الاعتبارات التالية[145]:

1. تخفيف الضغط عن أبناء وكوادر الحركة في الضفة الغربية، ومنحهم فرصة التقاط الأنفاس وإعادة البناء والتكوين والمشاركة في الفعاليات الجماهيرية ضدّ الاحتلال.
2. بناء حالة توافقية مع حركة فتح تسمح بإدارة الصراع مع الاحتلال بالحد الأدنى، بهدف تحريك الساحة الكفاحية الراكدة بفعل الانقسام، والسعي لتدشين علاقة جديدة بين الحركتين تقوم على أسس الشراكة خلال المرحلة المقبلة.
3. تغيير الصورة النمطية في الذهنية الدولية عن حماس التي ارتبطت بالعمل المسلح وتهم الإرهاب، ما يسمح للحركة بمزيد من التواصل وبسط الجسور مع الدوائر السياسية والبرلمانية في الغرب.

ج. حركة الجهاد الإسلامي:

تتبنى حركة الجهاد الإسلامي في ميثاقها الجهاد المسلح ضد أهداف ومصالح الاحتلال الإسرائيلي كخيار وحيد لتحرير فلسطين، عبر إعداد وتنظيم الجماهير واستقطابها إلى صفوف الحركة، إلا أنها اعتمدت على الكثير من الأسلحة اللاعنفية عبر مراحل نضالها من مظاهرات، وبيانات، ومنشورات، واعتصامات، وإضرابات[146].

وفي 2011/10/27 قالت حركة الجهاد إنها ترفض تبني خيار المقاومة الشعبية في المرحلة المقبلة، لكنها لا تمانع بانتهاجها، بشرط ألاّ تكون بديلاً عن المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقال القيادي في حركة الجهاد خالد البطش إن حركة "الجهاد، ورغم أنها غير مقتنعة بمواجهة الاحتلال بمسيرات سلمية، إلا أنها لن تغرد خارج السرب بشرط أن لا تلغي حقنا في المقاومة المسلحة وأن لا تكون بديلة عنه". وأضاف: "المقاومة الشعبية مقبولة رغم أن العدو الإسرائيلي يجب أن يواجه بأدوات مؤلمة... المسيرات السلمية لا تكبده خسائر، ولا تؤلمه لأنه يقتل الأطفال بلا رحمة، المشكلة أننا جربنا وسائل المقاومة غير العنفية... جربناها في انتفاضة الأقصى، ورأينا كيف قتل العدو الإسرائيلي الأطفال في رفح". ويتابع: "رغم اقتناعنا في الجهاد أن العدو الإسرائيلي لا ينفع معه سوى المواجهة التي تؤلمه إلا أن موافقتنا على المقاومة السلمية بعد أن نتشاور مع حركتي فتح وحماس في هذا التوجه الجديد"[147].

وقال عضو القيادة السياسية للجهاد نافذ عزام: "نحن لسنا ضدّ المقاومة الشعبية، إنه يمكن أن يكون لها تأثير من خلال الانتفاضات الشعبية السلمية التي خاضها شعبنا مراراً منذ بداية مأساته"، لكنه يشير إلى أن حركة الجهاد ضدّ قصر المقاومة على شكل واحد من أشكال المقاومة في مرحلة معينة.

وأشار إلى أن أيّ مشروع سياسي يعرض على حركة الجهاد حول تبني "المقاومة الشعبية" كخيار للعمل، فـ"إننا سنؤكد حقّ الشعب الفلسطيني بالدفاع عن نفسه بكلّ الوسائل والأساليب المناسبة"[148].

إذاً فحركة الجهاد لا ترفض المقاومة الشعبية من حيث المبدأ، غير أنها ترفض أن تسلك مسلك حركة فتح في تبنيها، وبالتالي يمكن القول إن موقف حركة الجهاد من المقاومة الشعبية أقرب إلى حماس منه إلى فتح.

د. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تبنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ميثاقها الكفاح المسلح كخيار وحيد لتحرير فلسطين، فقد نصّ على أن الوسيلة الرئيسية للتحرير تتمثل في حرب التحرير الشعبية التي تمر بأربع مراحل: مرحلة التحضير، مرحلة التثبيت، مرحلة بناء الجيش الثوري، مرحلة حرب التحرير الشعبية التي تسهم فيها الجماهير العربية كون الأرض الفلسطينية غير مناسبة لحرب العصابات، إلا أن تاريخها كحركة فتح لا يخلو من وسائل المقاومة الشعبية لا سيّما في ظلّ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة 1987، وانتفاضة الأقصى المباركة 2000 كالمظاهرات، والمسيرات، والاعتصامات[149].

وأكدت عضو المجلس التشريعي عن الجبهة خالدة جرار، في 2010/12/18، أن هناك إجماعاً من مختلف الأحزاب والفصائل السياسية على المقاومة الشعبية، أو التوجه إلى انتفاضة شعبية، لكن ثمة صعوبات في تطبيق هذا القرار على الأرض، تتعلق بتشكيل قيادة موحدة تدير هذه الانتفاضة الشعبية. موضحة أن قرار العودة للانتفاضة الشعبية اتخذ بالفعل، لكن الإشكالية بقيت في التنفيذ. المطلوب الآن هو توفير مقومات الصمود لأبناء الشعب الفلسطيني وتعزيز المقاومة الشعبية للاحتلال[150].

هـ. الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين:

تبنّت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين الكفاح المسلح خيار حرب التحرير عبر التعبئة الجماهيرية الشعبية والتنظيم، وتبنت استراتيجية الحرب الشعبية الطويلة الأمد المستندة إلى ثلاثة أعمدة: الكفاح المسلح، والنضال السياسي، والنضال الجماهيري.

إن اعتماد الجبهة الديموقراطية للنضال السياسي، والنضال الجماهيري هو تأكيد على المقاومة الشعبية، وبذلك فهي قد جمعت في ميثاقها ما بين النضال المسلح والنضال السلمي. كما أنها اعتمدت على الكثير من أسلحة المقاومة الشعبية مثلها مثل باقي الفصائل، إبان القيادة الموحدة في انتفاضة سنة 1987، أو انتفاضة الأقصى[151].

وأكدت الجبهة الديموقراطية في 2010/11/23 على أهمية استنهاض المقاومة الشعبية كجزء من الحل لإنهاء الانقسام[152]. ودعت إلى استراتيجية بديلة لـ"معادلة المفاوضات العرجاء تقوم على المقاومة الشعبية وتوسيع نطاق الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية"[153].

و. حزب الشعب:

يُعدّ حزب الشعب، الذي هو انبثاق عن الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقاً، من الأحزاب الفلسطينية التي مارست المقاومة الشعبية، فقد اعتمد الحزب على الوسائل السلمية لتحقيق أهدافه، وتبنى العمل الجماهيري والنقابي، وشارك في الإضرابات وحركات العصيان واللاتعاون في كافة مراحل المقاومة الوطنية الفلسطينية، وعمل خلال انتفاضة 1987 في إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة[154].

ويرى أمين عام حزب الشعب بسام الصالحي أن المقاومة الشعبية استنهضت كلّ الطاقات والجهود الفلسطينية في انتفاضة 1987، وطالب

بتصريح له في 2010/11/7 بتفعيل المقاومة الشعبية بكافة تعبيراتها، ضدّ الاحتلال وتهويد القدس وبناء الجدار والاستيطان[155].

بالإضافة إلى هذه الفصائل، تتمسك بعض الفصائل الأخرى بالمقاومة الشعبية، ومنها جبهة التحرير الفلسطينية حيث يقول أمينها العام واصل أبو يوسف: "يجب التمسك بالمقاومة الشعبية وتفعيلها وتطويرها"[156]. والموقف نفسه نجده في تصريحات المبادرة الوطنية الفلسطينية، وقد قال أمينها العام النائب مصطفى البرغوثي في 2013/1/11 "إن تصعيد وتنويع المقاومة الشعبية هو السبيل الوحيد لردع الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية، خصوصاً في القدس المحتلة ومحيطها". مؤكداً أن فلسطين تشهد صعوداً وتوسعاً وتنوعاً في أشكال المقاومة الشعبية بشكل غير مسبوق، فيما يمكن أن يتطور ليصبح انتفاضة شعبية ثالثة ضدّ الاستيطان[157].

ثالثاً: الأداء الإسرائيلي

شكّل وعد بلفور، الذي أشارت فيه الحكومة البريطانية إلى تأييدها لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في 1917/11/2، مرحلة مهمة في تاريخ الهجمة الاستعمارية اليهودية في فلسطين؛ حيث قامت بريطانيا، الدولة التي أقرّت عصبة الأمم رسمياً انتدابها على فلسطين سنة 1922، بالتصدي للمقاومة الفلسطينية سواء كانت سلمية أم مسلحة في الوقت الذي لم تكن العصابات اليهودية تملك فيه القوة العسكرية والعددية لمواجهة الثورات الفلسطينية سواء السلمية أم العسكرية.

بعد انسحاب الجيش البريطاني من فلسطين، وقيام العصابات الصهيونية باحتلال الأراضي الفلسطينية إثر حرب 1948، وإعلان قيام الكيان الإسرائيلي في 1948/5/14، أصبح لهذا الكيان جيش، وأجهزة أمنية، ومؤسسات عسكرية، يستطيع من خلالها ممارسة القمع والعدوان تجاه الفلسطينيين الذين استطاعوا البقاء في الأراضي التي احتلت سنة 1948.

وعلى الرغم من ادعاء "إسرائيل" بأنها دولة ديموقراطية، إلا أنها لم تتردد في استخدام القوة العسكرية في قمع انتفاضة فلسطينيي 1948 التي انطلقت في 1976/3/30 احتجاجاً على مصادرة أراضيهم، حيث قتلت ستة فلسطينيين وجرحت آخرين عُرفت أحداثها بيوم الأرض.

لم تستطع "إسرائيل" تحمّل تبعات وتداعيات اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في 1987/12/9 والتي عرفت بانتفاضة الحجارة، والتي عبرت عن البعد الشعبي بعد سنوات من انحسار المقاومة المسلحة التي مارسها الفلسطينيون من الخارج، إثر قيام الجيش الإسرائيلي باجتياح لبنان سنة 1982 وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.

فهذه الانتفاضة الشعبية عرّت "إسرائيل" أمام الرأي العام العالمي، وأعادت القضية الفلسطينية إلى مكانها الطبيعي في مقدمة الاهتمام العربي، والإسلامي، والعالمي؛ فقد قامت "إسرائيل" باستخدام كافة وسائل القمع والإجراءات للقضاء على الانتفاضة، واستخدمت الرصاص الحي، ورصاص الدمدم المحرّم دولياً، وأساليب كسر عظام المتظاهرين، ومختلف أنواع التعذيب بحق الأسرى، ومنع السفر، وقطع المواصلات والاتصالات الهاتفية، ومصادرة الهويات، وهدم المنازل، وقامت بمصادرة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة بوتيرة عالية، حيث بلغت المصادرة خلال سنوات الانتفاضة 457,834 دونماً (وهي مساحة تزيد عن مساحة كل قطاع غزة بنحو 94 كم^2)، وشملت الإجراءات الحصار التمويني وإغلاق المعابر، والمداهمة، فضلاً عن انتهاك حرمة المساجد[158].

لم تفلح كافة الأساليب القمعية والإجرامية التي اتبعتها دولة الاحتلال من أجل إنهاء انتفاضة الحجارة؛ بل كان أن ازداد التعاطف والتضامن العربي، والإسلامي، والدولي مع الانتفاضة، وبات المجتمع الدولي أكثر تفهماً ووعياً للقضية الفلسطينية. ومما أقلق صانع القرار الإسرائيلي أن من تصدّر انتفاضة الحجارة هو التيار الإسلامي، الذي كان مُغيّباً في السنوات السابقة، ممثلاً بحركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، وأصبح مؤسسة حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، الرجل المقعد صاحب الكرسي المتحرك، رمزاً لعموم الشعب الفلسطيني وللأمة العربية والإسلامية. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الرؤية الإسلامية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي هي رؤية واسعة الانتشار لدى الشعب الفلسطيني، والأمة العربية والإسلامية.

أحدث هذا التحول في مسار الصراع العربي الإسرائيلي زلزالاً لدى القيادة الإسرائيلية، فبدأت تبحث عن مخرجٍ من هذا المأزق، أولاً، ينهي الانتفاضة ويعفيها من تبعات المواجهة المباشرة مع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية

وقطاع غزة. وثانياً، يعيد رسم صورة الكيان كدولة محبة للسلام أمام الرأي العام العالمي، والمجتمع الدولي. فكان أن وافقت "إسرائيل" ومنظمة التحرير على توقيع اتفاق أوسلو في 1993/9/13؛ مع انسحاب القوات الإسرائيلية من أجزاء من قطاع غزة في أيار/ مايو 1994، ومنطقة أريحا، ودخول قوات فلسطينية في 1994/5/18 إلى تلك المناطق، التي أصبحت تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

انتهت الانتفاضة الشعبية، غير أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي، اللتين عارضتا أوسلو، استمرّتا في فعاليتهما الجهادية وعملياتهما العسكرية النوعية، وخصوصاً الاستشهادية.

على الرغم من توقيع اتفاق أوسلو، لم تغيّر "إسرائيل" من سياستها القمعية العنيفة تجاه المقاومة الشعبية الفلسطينية؛ وقد بدا ذلك واضحاً من خلال قمعها لانتفاضة الغضب التي جاءت جرّاء افتتاح السلطات الإسرائيلية نفقاً أسفل المسجد الأقصى في 1996/9/24[159]؛ واستمرت ثلاثة أيام 25–1996/9/27.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 تعمّد الجيش الإسرائيلي إطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين بقصد القتل وليس لتفريق المتظاهرين أو مجرد مواجهة حجارة المنتفضين، فذكرت التقارير أن 65% من الإصابات كانت في الجزء العلوي من الجسد؛ أي في الرأس والرقبة والصدر والبطن، وأن 40% من الإصابات كانت باستخدام أسلحة محرمة دولياً مثل رصاص الدمدم الذي ينفجر في الجسد، ورصاص 500، و800 الذي يستخدم عادة ضدّ الدبابات، وكانت نسبة 40% من الإصابات ليافعين وأطفال تحت سن 18 عاماً (حسب تقرير نشر في صحيفة الخليج في 2000/12/11)[160]. غير أن هذه الأساليب لم تفلح في قمع الانتفاضة التي أخذت طابعاً عسكرياً زاد قوة مع تطور الأحداث.

استخدمت السلطات الإسرائيلية عدة وسائل من أجل قمع المقاومة الشعبية، فقد ذكرت صحيفة هآرتس Haaretz في 2010/9/19، إن الجيش الإسرائيلي يستخدم في تفريق المتظاهرين الفلسطينيين في الضفة الغربية رصاصات قنص "ممنوعة" من نوع "التوتو" Toto من عيار 0.22 بوصة (إنش) تطلق عبر بنادق "الروجر" Ruger وذلك خلافاً لتوجيهات النائب العسكري العام الميجور جنرال أفيخاي مندلبليت Avichai Mandelblit وسلفه الميجور جنرال احتياط مناحيم فينكلشتاين Menachem Finkelstein اللذين قررا على حدّ سواء منع استخدام هذه الطلقات النارية باستثناء الحالات التي يسمح فيها باستخدام الذخيرة الحية فقط. وتمّ اكتشاف استخدام الجيش الواسع لهذا النوع من الرصاص خلال جلسة عقدتها المحكمة العسكرية الإسرائيلية في 2010/9/19، لمحاكمة الناشط عبد الله أبو رحمة الذي تدينه "إسرائيل" بالتحريض وتنظيم مظاهرات[161].

وقد أكد جيش الاحتلال في 2013/5/19 رسمياً استخدام قواته سلاح "التوتو"، وقالت صحيفة معاريف Maariv الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني إن السلاح الجديد بات في يد جنود مدربين جيداً ومسلحين بـ"قناصة من نوع توتو" لقمع الفلسطينيين. وأشارت الصحيفة، حسب مصادر عسكرية إسرائيلية، إلى أن استخدام هذا السلاح أقل خطورة من الرصاص الحي، ولا يؤدي إلى القتل، مشيرة إلى أن جيش الاحتلال استخدم هذا السلاح بالفعل في أيار/ مايو 2013 وأصاب خمسة فلسطينيين قرب مستعمرة بيت إيل Beit El المقامة على أراضي مدينة رام الله. ونوهت الصحيفة إلى أن اللجوء لسياسة القنص من قبل الجيش الإسرائيلي لقمع المتظاهرين الفلسطينيين قرب مستعمرة بيت إيل يعدّ عودة لسياسة قديمة كان الجيش يستخدمها في تفريق التظاهرات في الضفة الغربية، وهذا ما يعدّ انتقالاً لمرحلة أعلى في تفريق التظاهرات الفلسطينية[162].

وبعد قيام المقاومة الشعبية الفلسطينية باستعمال الألعاب النارية ضد أفراد جيش الاحتلال في الضفة الغربية في مطلع سنة 2013، أصدر جيش الاحتلال تعليمات جديدة لقواته تنص على اعتبار الألعاب النارية مثل الزجاجات الحارقة مولوتوف Molotov ، والتعامل معها بإطلاق النار على القسم السفلي من الجسم بحسب ما ذكرت صحيفة معاريف[163].

كما قام الاحتلال الإسرائيلي بتوظيف الوسائل القانونية في مواجهة المقاومة الشعبية؛ ففي 2010/8/24، دانت المحكمة العسكرية الإسرائيلية منسق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في بلعين عبد الله أبو رحمة، بالمشاركة في مظاهرات وصفتها بـ"غير القانونية وغير المرخصة"، إلى جانب تهمتي التحريض وتنظيم المظاهرات "غير الشرعية" على حدّ نطق قاضي المحكمة[164]، كما حكمت محكمة عوفر Ofer العسكرية في 2010/10/11 على أبو رحمة، بالسجن لمدة 16 شهراً فعلياً، إضافة لستة شهور مع وقف التنفيذ لمدة ثلاثة أعوام، واتهمته بتنظيم وقيادة المظاهرات الشعبية، والتحريض على ضرب الحجارة، والمشاركة بضرب الحجارة على جنود الاحتلال، والمشاركة في مظاهرات وصفت بغير القانونية وغير المرخصة، على حدّ نطق قاضي المحكمة[165].

ولم تستثنِ "إسرائيل" وفود الناشطين الأجانب الذين قدموا إلى الضفة الغربية من أجل التضامن مع الشعب الفلسطيني في وجه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، فعلى الرغم من نجاح نحو مئة متضامن أوروبي من دخول مطار بن جوريون Ben Gurion في تل أبيب، إلا أن سلطات الاحتلال قامت بمنع هؤلاء من دخول أراضي الكيان. كما قامت في 2011/7/8 بمنع نحو 200 متضامن أجنبي من الوصول إلى مطار اللد شرق تل أبيب، كانوا يريدون المشاركة في الظاهرات الشعبية ضدّ الاحتلال في الضفة الغربية[166].

لم تتحمّل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ظاهرة إقامة الفلسطينيين قرى شعبية من أجل مقاومة مصادرة الأراضي؛ فتعاملت الحكومة الإسرائيلية بحزم تجاه هذه الظاهرة، وقامت بإزالتها جميعاً.

وعلى الرغم من ادعاء "إسرائيل" أنها دولة ديموقراطية لكل "مواطنيها"، إلا أنها لم تقبل الاعتراضات السلمية لفلسطينيي 1948 على مخطط برافر؛ فقد عدّ وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman هذه الاعتراضات أنها "حرب على أراضي الشعب اليهودي". وكتب ليبرمان في صفحته على موقع فيس بوك Facebook، "إننا نحارب على الأراضي القومية للشعب اليهودي، وهناك من يحاول بشكل مقصود سلبها والاستيلاء عليها بالقوة، ولا يمكن غضّ الطرف والتهرب من هذا الواقع"[167].

ومع تنامي المقاومة الشعبية، حذّر الصحافي الإسرائيلي عاموس هارئيل Amos Harel في صحيفة هآرتس، من ظاهرتين تهددان "إسرائيل": الظاهرة الأولى هي ما يدور من تظاهرات شعبية في المناطق المحاذية للجدار بالضفة الغربية وغزة، أما الظاهرة الثانية فتتعلق بظاهرة قرية باب الشمس. رأى هارئيل أنه "بالنسبة للفلسطينيين فإن ذلك هو تطبيق للشعار الذي رفعوه حول المقاومة الشعبية، فأعمالهم هذه غير عنيفة، ولن تجلب أي تحفظ دولي عليها، عدا عن أن إعلان "إسرائيل" البناء في المكان، جلب نقداً عالمياً كبيراً عليها"[168].

وقد أثير جدال في "إسرائيل" حول "الحق الطبيعي" للفلسطينيين بمقاومة الاحتلال عبر وسيلة "رمي الحجارة"، وذلك بعد أن نشرت صحيفة هآرتس في 2013/4/3، مقالاً كتبته الصحافية الإسرائيلية أميرة هاس Amira Hass قالت فيه: "إن إسرائيل شاركت في عنف منظم ضدّ الفلسطينيين في إطار آلة احتلالها". وتابعت هاس التي تغطي الأخبار الفلسطينية وتعيش في

الضفة الغربية: "رمي الحجارة حقّ طبيعي وواجب على أي شخص يخضع لاحتلال أجنبي"، وزادت بأن تقليص حدود هذا الحق يمكن أن يتضمن "التمييز بين المدنيين وبين الذين يحملون السلاح". لكن كلماتها جرّت سيلاً من ردود الأفعال الغاضبة، وكان لافتاً أن يوسي بيلين Yossi Beilin، أحد مفاوضي السلام السابقين في "إسرائيل"، والذي يدّعي أنه من مؤيدي قيام الدولة الفلسطينية، قد شارك في حملة الانتقادات لموقف هاس، وكتب بيلين في يومية "إسرائيل هايوم" Israel Hayom إن "رمي الحجارة ليس "حقاً بالولادة ولا واجباً" على أولئك الذين يُحكمون (من قبل الآخرين)، ولكنه عمل عنف يمكن أن يؤدي إلى الموت، الإعاقة، أو الإصابة بجروح"[169].

رابعاً: الموقف العربي والإسلامي والدولي تجاه المقاومة الشعبية في فلسطين

1. الموقف العربي والإسلامي:

تُجمع الدول العربية منذ احتلال فلسطين سنة 1948 على دعم الفلسطينيين ودعم القضية الفلسطينية، إلا أن المواقف الرسمية العربية تتّسم بشكل عام بالتباين والاختلاف تجاه الشكل والآلية التي يجب أن تكون عليها مقاومة الفلسطينيين لهذا الاحتلال؛ فالبعض يجد أن طريق المقاومة أو الكفاح المسلح هو الطريق الأكثر نجاعة وفاعلية، فيما يرى البعض الآخر أن المقاومة السلمية هي أقرب للواقع، في ظلّ الفوارق الهائلة في ميزان القوى العسكرية لصالح الاحتلال، وجاء اتفاق أوسلو في 1993/9/13 ليزيد من حدّة هذه التباينات والاختلافات، وذلك بعد أن تبنت منظمة التحرير طريق المفاوضات من أجل استرجاع الحقوق الفلسطينية.

بعد فشل رهانات أوسلو وتبخّر الوعود بإقامة دولة فلسطينية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بسبب الممارسات والعقبات الإسرائيلية، انفجرت انتفاضة الأقصى 2000 لتخلط الأوراق، وتعيد توجيه وتصحيح مسار القضية الفلسطينية نحو المقاومة الشاملة بمفهومها السلمي والمسلح. على الرغم من ذلك لم تكن هناك مساندة عربية بالشكل المطلوب لهذه الانتفاضة؛ وقد جاء تبني جامعة الدول العربية بالإجماع، في قمة بيروت 2002، مبادرة السلام التي طرحها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ليعيد التأكيد على خيار المفاوضات كسبيل لحل القضية الفلسطينية.

وبرزت دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي في آذار/ مارس 2014 بشكل واضح ومباشر إلى المقاومة السلمية، وتحدث عن المقاومة

السلمية على طريقة المهاتما غاندى Mahatma Gandhi الذي استخدمها في الهند حتى تخلصت من الاحتلال البريطاني، وتحدث عن مدى تأثير حملة "المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات" التي بدأت بالفعل في عدة دول أوروبية وفي الولايات المتحدة، على الاقتصاد الإسرائيلي[170].

أما على المستوى الشعبي العربي، يمكننا القول إن هناك تأييداً كبيراً لخيار المقاومة الشاملة وفي مقدمتها المقاومة المسلحة، إلا أن هذا التأييد الشعبي لا يمكن أن يترجم إلى أفعال وإجراءات عادة إلا في حال وجود أنظمة وآليات ديموقراطية. وقد شهدت السنوات الأخيرة انخراط مستويات شعبية من عدة بلدان عربية في أنشطة داعمة للقضية الفلسطينية، كالمشاركة في قوافل كسر الحصار البحري والبري عن قطاع غزة، إلا أن الإجراءات المتبعة من بعض الدول العربية، خصوصاً في البلدان التي لها حدود برية مع فلسطين المحتلة، والتي جعلت الوصول إلى الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة أمراً بالغ الصعوبة، حالت دون المشاركة الفعلية لهذه الفعاليات الشعبية في أنشطة المقاومة الشعبية في الضفة وغزة.

ومع تقدم تكنولوجيا الاتصالات انفتحت مجالات جديدة، تمكن من خلالها الشباب العربي من التخلص بشكل جزئي من قيود الحدود القطرية التي أنتجتها اتفاقية سايكس بيكو Sykes–Picot Agreement سنة 1916 على الوطن العربي، فقد استطاع مبرمجو حواسب من جنسيات عربية من الـ"هاكرز" (القراصنة الإلكترونيين) اختراق الكثير من المواقع الإسرائيلية الإلكترونية؛ ففي 2013/4/7، استطاعت مجموعة من الهاكرز أطلقت على نفسها اسم "أنونيموس" anonymous؛ وهي تضم مبرمجين من فلسطين، ولبنان، وسورية، وتونس، والجزائر، والأردن، ومصر، وموريتانيا، وصربيا، وألبانيا وإيران، فضلاً عن كتيبة "القسام" الإلكترونية، ومجموعات أخرى لم تحدد جنسياتها، من اختراق آلاف المواقع الإسرائيلية،

وقد أطلقوا على العملية "السيبيرية" اسم OpIsrael#، ومن المواقع التي استطاعوا اختراقها؛ موقع وزارة الدفاع أو جهاز الموساد، وموقع شركة كوكا كولا – "إسرائيل" Coca Cola–Israel، وموقع صحيفة غلوبس Globes Magazine الاقتصادية، وصولاً إلى الآلاف من الحسابات في موقعي التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر Twitter، فضلاً عن آلاف الحسابات المصرفية[171].

وذكرت "أنونيموس" في حسابها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر أن الحملة طالت 100 ألف موقع إلكتروني، و40 ألف حساب فيسبوك، و5 آلاف حساب تويتر، و30 ألف حساب مصرفي تتبع لـ"إسرائيل". وقدّرت المجموعة الخسائر التي سببها الهجوم الإلكتروني على مؤسسات ومواقع إسرائيلية بنحو ثلاثة مليارات دولار أمريكي، في حين قالت "إسرائيل" إن آثار الهجوم كانت محدودة[172].

وفي 2013/11/11، نشرت القناة العاشرة الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني "إن هاكرز من غزة، وتونس تمكنوا من اختراق حسابات فيس بوك لـ 13 ألف إسرائيلي ونشروا المعلومات الشخصية التي حصلوا عليها"، بما فيها أسماء المستخدمين، وكلمات السر. ووفق أحد أعضاء مجموعة الهاكرز فإن الخطوة جاءت احتجاجاً على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بينما قال هاكرز آخرون في تسجيل فيديو نشروه على الإنترنت: "إن اليهود تسببوا بالخراب فوق هذه الأرض وسفكوا الكثير من الدماء"[173].

2. الموقف الدولي:

ركّز المجتمع الدولي منذ توقيع اتفاق أوسلو 1993 على دعم المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي

يضع حداً للقضية الفلسطينية، وقد جاءت جميع المبادرات والمساعدات المالية من قبل الدول الغربية للسلطة الفلسطينية لتصب في هذا الاتجاه. وحتى في ظل تعثر المفاوضات واستمرار الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في أراضي السلطة الفلسطينية، صبت الدول الغربية واللجنة الرباعية الدولية التي تضم الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، جهودها في إطار دعوة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى استئناف المفاوضات ونبذ العنف وضبط النفس.

وبعد قيام المحكمة العسكرية الإسرائيلية في 2010/8/24، بإدانة منسق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في بلعين عبد الله أبو رحمة، بتهمة المشاركة في مظاهرات وصفتها بـ"غير القانونية وغير المرخصة" إلى جانب تهمتي التحريض وتنظيم المظاهرات "غير الشرعية" على حد نطق قاضي المحكمة[174]، أصدرت الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، ونائب رئيس لجنة الشؤون السياسية والخارجية بالاتحاد كاثرين أشتون Catherine Ashton بياناً صحفياً أعربت فيه عن قلقها واستغرابها من قيام المحكمة العسكرية الإسرائيلية في عوفر بإدانة عبد الله أبو رحمة. وجاء في البيان: "إنه أمر مثير للقلق أن يتم إدانة عبد الله أبو رحمة في المحكمة العسكرية الإسرائيلية بتهمه التحريض والمشاركة وتنظيم المظاهرات". وجاء في البيان أيضاً "إن الاتحاد الأوروبي يرى أن عبد الله أبو رحمة مدافع عن حقوق الإنسان بطريقة غير عنيفة من أجل تغيير مسار جدار الفصل الإسرائيلي في قريته بلعين بالضفة الغربية، كما يرى أن بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية أينما كانت هو عمل غير قانوني"[175].

وبعد صدور قرار ثانٍ لمحكمة عوفر العسكرية الإسرائيلية في 2010/10/11، ضدّ أبو رحمة، بالسجن لمدة 16 شهراً فعلياً، إضافة لستة أشهر مع وقف التنفيذ لمدة ثلاثة أعوام، أعربت أشتون عن "قلقها

العميق لأن يكون هدف سجن أبو رحمة هو منعه وفلسطينيين آخرين من ممارسة حقهم المشروع في الاحتجاج سلمياً على إقامة الجدار"[176].

وشجبت منظمة العفو الدولية Amnesty International، في 2010/8/27، إدانة المحكمة الإسرائيلية أبو رحمة، وقالت إن المحكمة دانت أبو رحمة بتهم التحريض وتنظيم تظاهرة غير قانونية ضدّ الجدار والمشاركة فيها. وأشارت إلى أن محكمة العدل الدولية أصدرت سنة 2004 رأياً استشارياً بالإجماع رأى أن بناء الجدار يتعارض مع القانون الدولي[177].

كما رفضت منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch لحقوق الإنسان في 2010/9/9 ما تقوم به "إسرائيل" من محاكمة ناشطي المقاومة الشعبية ضدّ الجدار الفاصل والاستيطان في قرية بلعين في الضفة الغربية، وعدّتها "انتهاكاً لحقوق الإنسان". وقالت المنظمة في بيان أصدرته عقب قرار إدانة عبد الله أبو رحمة "إن المحاكمات التي تجريها إسرائيل للمواطنين الفلسطينيين الذين يتظاهرون في شكل سلمي ضدّ جدار الفصل العنصري غير قانونية وغير شرعية"[178].

وتضامناً مع قرية عين حجلة التي أقامها نشطاء فلسطينيون ومتضامنون أجانب في 2014/1/28، زار وفد دبلوماسي غربي ضمّ ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، وعدة سفارات بينها إسبانيا، وفرنسا، والسويد، والدانمارك القرية في 2014/2/5، بعد أن احتجزهم جنود الاحتلال لأكثر من ساعة[179].

على المستوى الشعبي الدولي ساندت مجموعة من النشطاء الأجانب القضية الفلسطينية، من خلال المشاركة بوفود بأنشطة للمقاومة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كالمسيرات الأسبوعية ضدّ الجدار العازل في الضفة الغربية، أو مقاومة مصادرة الأراضي، وكذلك بالمشاركة في عمليات

كسر الحصار البحري عن قطاع غزة. ففي 2003/3/16 قُتلت الناشطة الأمريكية راشيل كوري Rachel Corrie بعدما دهستها جرافة عسكرية تابعة للجيش الإسرائيلي، بينما كانت مع سبعة زملاء من حركة التضامن الدولي تحاول منع الجرافة من هدم منزل يعود لعائلة فلسطينية في قطاع غزة[180].

كما شارك متضامنون أجانب في المحاولات السلمية التي يقوم بها الصيادون لكسر الحصار البحري الإسرائيلي على قطاع غزة؛ ففي 2011/4/20 رافق قارب أطلق عليه اسم "أوليفا" Oliva يقل متضامنين أجانب، قوارب صيادين فلسطينيين انطلق في بحر غزة، من أجل منع اعتداءات البحرية الإسرائيلية ضدّ الصيادين ومنعهم من الصيد في المجال البحري المسموح به[181]. كما شارك مئات النشطاء والصحافيين والمتضامنين الأجانب من السويد والولايات المتحدة واليابان في 2013/12/2 بواسطة القوارب، باجتياز حدود الستة أميال بحرية التي تفرضها سلطات الاحتلال قبالة قطاع غزة وتمنع الصيادين من تجاوزها[182].

وفي 2011/5/29 زارت مجموعة من المتضامنين الأمريكيين قرية النبي صالح شمال غرب رام الله للاطلاع على معاناة أهالي القرية جراء استمرار التصعيد الإسرائيلي، والاعتداء الممنهج على القرية، وعبر أعضاء المجموعة عن تضامنهم الكامل مع أهالي قرية النبي صالح، واطلع أعضاء المجموعة التي اجتمعت مع حركة المقاومة الشعبية في القرية على معاناة الأهالي هناك[183].

وفي تموز/ يوليو 2011 استطاع نحو مئة متضامن أوروبي مع القضية الفلسطينية من دخول مطار بن جوريون Ben Gurion في تل أبيب على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لمنع هؤلاء من دخول البلاد، كما نجح العشرات من هؤلاء في الوصول إلى مدينة بيت لحم للمشاركة

في حملة "أهلاً في فلسطين" التي شاركت في تنظيمها أربعون مؤسسة أهلية فلسطينية بالتعاون مع مؤسسات وحملات تضامن دولية. وقد استطاعت الشرطة الإسرائيلية منع وصول نحو 200 من الناشطين الأجانب، الذين كان من المفترض أن يصلوا إلى مطار اللد شرق تل أبيب في 2011/7/8، من التوجه إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعلان تضامنهم مع الفلسطينيين[184].

وفيما يخصّ موضوع قوافل كسر الحصار البرية والبحرية عن قطاع غزة، والتي شاركت فيها وفود شعبية عربية وإسلامية وأجنبية، فقد تناولناه بشكل مفصّل في تقرير "قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة"، ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنه منذ بدء الحصار على قطاع غزة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت في 2014/1/25، قامت العديد من المنظمات والهيئات الأوروبية والعربية والإسلامية بتسيير قوافل بحرية وبرية لإغاثة الشعب الفلسطيني المحاصر، خصوصاً بعد تشديد إجراءات الحصار في منصف سنة 2007، عقب سيطرة حماس على القطاع.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المنظمات والهيئات انتقلت من حالة الإدانة والشجب والاستنكار للحصار إلى التحرك الفعلي، ومحاولة الوصول إلى غزة، وتفقّد أحوالها والتضامن مع أهلها، ونقل صورة الحصار باختلاف ألوانها إلى المجتمع الدولي المشارك في حصارها بشكلٍ أو بآخر.

ومن تلك القوافل البرية: "شريان الحياة"، و"تحيا فلسطين"، و"أنصار"، و"القدس"، و"طريق الأمل"، و"آسيا"، و"أميال من الابتسامات". وما زال العديد من هذه القوافل ينطلق إلى غزة؛ فمنها ما يصل ومنها ما يتم منعه.

أما ما عُرف بـ"سفن كسر الحصار عن غزة"، فقد استطاعت عدة سفن من الدخول إلى غزة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كسفن "الحرية"، و"غزة الحرية"، و"لجنة الإغاثة الإنسانية في مصر"، و"الأمل"، و"الكرامة"،

و"ديجنيتي" Dignity. أما السفن التي لم تستطع الدخول إلى غزة فهي: "المروة"، و"العيد"، و"الأخوة"، و"روح الإنسانية"، بالإضافة إلى "أسطول الحرية 1"، الذي كان عبارة عن تجمع من ثماني سفن يقوده ائتلاف مكوّن من الحملة الأوروبية، وحركة غزة الحرة، والإغاثة الإنسانية في تركيا، إضافة إلى حملتين يونانية وسويدية.

الخاتمة

احتلت المقاومة الشعبية حيزاً كبيراً في مسار القضية الفلسطينية منذ بداية حملات الاستيطان اليهودي في فلسطين أواخر القرن الـ 19. ومنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا مارس الشعب الفلسطيني أشكالاً متعددة من المقاومة ضدّ الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، ومن ثم ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وقد اتسمت كل مرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني بتقدم أحد الأشكال على الأخرى، وذلك حسب الظروف السياسية والعسكرية المحيطة بالقضية الفلسطينية.

وتُعدّ الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت سنة 1987 أحد أبرز المحطات التي تجسّدت فيها المقاومة الشعبية؛ حيث أعادت الاهتمام العربي والعالمي إلى القضية الفلسطينية. إلا أن توقيع منظمة التحرير لاتفاق أوسلو سنة 1993 وضع حداً لهذه المقاومة الشعبية؛ حيث التزمت قيادة السلطة الفلسطينية التي تأسست في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بالمسار السلمي التفاوضي.

بعد سنوات من السلام والمفاوضات التي أعقبت اتفاق أوسلو، لم تأتِ النتائج كما كان يطمح إليه أو ينتظره المفاوض الفلسطيني، أو على غرار ما وعد به الجانب الإسرائيلي؛ فاندلعت المقاومة الشعبية من جديد من خلال انتفاضة الأقصى سنة 2000 لتعيد خلط الأوراق لدى الجانب الفلسطيني المفاوض والعدو الإسرائيلي. إلا أن ردة الفعل الإسرائيلية العنيفة ضد هذه الانتفاضة، واستعمال القوة العسكرية المفرطة من قبل الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين، دفع الشعب الفلسطيني نحو استعمال الوسائل العسكرية لدفع هذه الاعتداءات.

ولكن إعادة احتلال الجيش الإسرائيلي لأغلب أراضي الضفة الغربية خلال عملية السور الواقي سنة 2002، وعمليات التنسيق الأمني بين أجهزة

السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وسياسة السلطة الفلسطينية التي أصرّت على اعتماد المسار التفاوضي كخيار استراتيجي دائم بالرغم من فشله، خصوصاً بعد تولي محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية، أدت إلى تراجع كبير في العمل العسكري المقاوم في الضفة الغربية.

ونتيجة للوضع الجديد الذي أصبح قائماً في الضفة الغربية، لجأ الفلسطينيون إلى أساليب المقاومة الشعبية للتصدي لبناء الجدار العازل، وعمليات مصادرة الأراضي والاستيطان والممارسات القمعية اليومية، وقد ابتكر الفلسطينيون في مقاومتهم الشعبية عدة أساليب وأشكال تتناسب مع طبيعة هذه الممارسات.

في موازاة ذلك استفادت المقاومة المسلحة في قطاع غزة من فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية سنة 2005 وسيطرة حماس على القطاع في حزيران/ يونيو 2007؛ الذي أدى إلى إنهاء التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة في القطاع، حيث قامت الفصائل المسلحة بتطوير أدائها وزيادة ترسانتها العسكرية كمّاً ونوعاً، نتيجة ذلك بقيت المقاومة المسلحة السمة الغالبة في القطاع.

حاولت السلطة الفلسطينية استخدام المقاومة الشعبية كورقة ضغط على الجانب الإسرائيلي لإجباره على تقديم تنازلات في المسار التفاوضي، في ظل الحديث عن احتمال اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة. إلا أن السلطة الفلسطينية التي كان بعض قادتها يروّج لسلوك طريق المقاومة الشعبية بدلاً من المقاومة المسلحة، لم تقم بوضع استراتيجية واضحة تحدد مسار هذه المقاومة الشعبية أو تقوم بدعمها وتطويرها.

في المقابل رأت الفصائل الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو في المقاومة الشعبية أحد مكونات وأشكال المقاومة الشاملة، ونبّهت أنه لا يجب التخلي

عن خيار المقاومة المسلحة تحت أي ظرف من الظروف. وإذا كانت المصلحة الوطنية تقتضي بتقريب وجهات النظر بين مكونات الشعب الفلسطيني، فيجب أن يكون ذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية شاملة تحدّد الأهداف الوطنية العليا، وتوظّف في سبيل تحقيقها كافة الوسائل دون تغليب أيّ منها على الآخر؛ بحيث لا تصبح المقاومة الشعبية الخيار الوحيد، بعد كل مرة تفشل فيها المفاوضات.

الهوامش

[1] محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (كوالالمبور: فجر أولونغ، وبروفشينال إيغل تريدينغ أس.دي.أن. بي.أتش.دي.، 2003)، راجع صفحات 268–330.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] بسام أبو الرب، المقاومة الشعبية في فلسطين.. نموذج سطر التاريخ، موقع المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011/4/20، انظر: http://pcrss.org

[4] نبيل السهلي، حول رمزية يوم الأرض، موقع الجزيرة.نت، 2013/3/23، انظر: http://www.aljazeera.net

[5] المرجع نفسه.

[6] خالد الخالدي، يوم الأرض، موقع فلسطين الآن، 2014/3/30، انظر: http://paltimes.net

[7] محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، راجع صفحات 268–330.

[8] بسام أبو الرب، مرجع سابق.

[9] الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987، موقع قصة الإسلام، 2007/12/4، انظر: http://islamstory.com

[10] سالم أبو هواش، التجربة الفلسطينية في المقاومة الشعبية المدنية: إستراتيجية فعالة للنضال ضد النظام الاستعماري– العنصري الإسرائيلي، صحيفة **حق العودة**، السنة الخامسة، العدد 21–22، شباط/ فبراير 2007، موقع المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل"، انظر: http://www.badil.org

[11] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، طبعة مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 104.

[12] محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 326.

[13] صحيفة **الرأي**، عمّان، 1996/9/29.

[14] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 1996/9/28.

[15] راجع تصريحات الفصائل الفلسطينية في صحيفة **الحياة**، لندن، 1996/9/27.

[16] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، ص 125–126.

[17] **المرجع نفسه**، ص 124.

[18] موقع دائرة الإعلام والثقافة – فتح، 2013/12/4، انظر: http://www.fateh-gaza.com/ar/

[19] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، ص 129–130.

[20] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2001/6/17.

[21] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المقاومة الشعبية الفلسطينية.. الاحتمالات والتحديات، سلسلة تقدير استراتيجي (43)، آذار/ مارس 2012، انظر: www.alzaytouna.net/permalink/12579.html

[22] المرجع نفسه.



[23] عبير قبطي، "المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجاً،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 95، ص 45.
[24] **المرجع نفسه**.
[25] **المرجع نفسه**، ص 46.
[26] **المرجع نفسه**.
[27] **المرجع نفسه**.
[28] الجزيرة.نت، 2013/6/30.
[29] صحيفة **الرياض**، الرياض، 2005/5/5.
[30] **الرياض**، 2005/5/5.
[31] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2005/10/15.
[32] **الأيام**، 2005/12/3.
[33] صحيفة **الدستور**، عمّان، 2008/5/24.
[34] موقع الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، 2011/2/9، انظر: http://www.stopthewall.org/ar
[35] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بتسيلم، 2013/9/12، انظر http://www.btselem.org/arabic
[36] المرجع نفسه.
[37] المرجع نفسه.
[38] المرجع نفسه.
[39] المرجع نفسه.
[40] موقع دائرة المعارف الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية – نابلس، 2011/10/20، انظر: http://ency.najah.edu
[41] المرجع نفسه.
[42] المرجع نفسه.
[43] المرجع نفسه.
[44] صحيفة **القدس**، القدس، 2013/7/9.
[45] **القدس**، 2013/9/22.
[46] موقع الرسالة نت، 2013/11/15، انظر: http://alresalah.ps
[47] **القدس**، 2013/12/20.
[48] علاء عطا الله، هل تجد "المقاومة الشعبية" موطئ قدم لها في غزة؟، موقع صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، لندن، 2014/2/21.
[49] **الدستور**، 2008/1/23.
[50] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2013/12/2، انظر: http://safa.ps
[51] المرجع نفسه.
[52] **الأيام**، 2006/2/21.
[53] **المرجع نفسه**.
[54] وكالة معاً الإخبارية، 2013/10/4، انظر: http://www.maannews.net

[55] المرجع نفسه.
[56] **القدس العربي**، 2013/1/12.
[57] **الحياة**، 2013/1/14.
[58] **المرجع نفسه**.
[59] **الخليج**، 2013/1/17.
[60] **الشرق الأوسط**، 2013/1/19.
[61] **القدس**، 2013/1/21.
[62] موقع عرب 48، 2013/2/3، انظر: http://arabs48.com
[63] عرب 48، 2013/2/9.
[64] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2014/1/1، انظر: http://www.qudspress.com
[65] صحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2013/3/21.
[66] صحيفة **السبيل**، عمّان، 2013/3/25.
[67] **القدس العربي**، 2014/2/3.
[68] **الحياة**، 2014/2/8.
[69] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/2/7، انظر: http://www.palinfo.com
[70] **الحياة**، 2013/1/28.
[71] **الشرق الأوسط**، 2013/3/10.
[72] وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2013/3/23، انظر: http://alray.ps
[73] **الحياة**، 2011/5/16.
[74] **المرجع نفسه**.
[75] **المرجع نفسه**.
[76] الجزيرة.نت، 2011/5/11.
[77] **الحياة**، 2011/5/16.
[78] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2011/5/16.
[79] صحيفة **الوطن**، سورية، 2011/6/6.
[80] **الشرق الأوسط**، 2011/6/6.
[81] موقع حملة المقاطعة وسحب الاستثمار والعقوبات ضد "إسرائيل" (BDS)، انظر: http://www.bdsmovement.net/BNC
[82] موقع الحوار المتمدن، 2011/1/3، انظر: http://www.ahewar.org
[83] صحيفة **المستقبل**، بيروت، 2010/7/27.
[84] **القدس**، 2014/3/12.
[85] صحيفة **اليوم السابع**، مصر، 2014/4/9.
[86] **الحياة**، 2013/12/1.
[87] **الحياة**، 2013/11/30.
[88] الجزيرة.نت، 2013/12/13.
[89] **القدس**، 2013/11/30.

[90] الجزيرة.نت، 2013/12/13.
[91] صحيفة **البيان**، دبي، 2005/9/15.
[92] حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست أنساناً؟ (8)، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 31.
[93] **المرجع نفسه**، ص 32.
[94] صحيفة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2010/1/27.
[95] **الحياة الجديدة**، 2011/6/27.
[96] حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، ص 31.
[97] صحيفة **النهار**، بيروت، 2012/1/13.
[98] صحيفة **الغد**، عمّان، 2013/3/9.
[99] **الحياة**، 2014/2/4.
[100] **المرجع نفسه**.
[101] معاً، 2013/12/13.
[102] الجزيرة.نت، 2013/12/13.
[103] في 2008/7/25 تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي حدد سعر الصرف بـ 3.48، انظر: http://www.boi.org.il
[104] موقع فلسطين أون لاين، 2008/7/25، انظر: http://www.felesteen.ps
[105] **الشرق الأوسط**، 2010/5/17.
[106] في 2014/3/18 تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي حدد سعر الصرف بـ 3.46.
[107] موقع المبادرة الوطني الفلسطينية، 2014/3/19، انظر: http://www.almubadara.org
[108] **القدس العربي**، 2014/2/20.
[109] الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2005/7/16.
[110] الميثاق الوطني الفلسطيني 1968/7/10، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، انظر: http://www.wafainfo.ps
[111] الجزيرة.نت، 2014/2/2.
[112] وفا، 2011/3/18.
[113] وفا، 2012/1/31.
[114] عبد الإله بلقزيز، "عن الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي: ليس الإمكان أسوأ مما كان،" مجلة **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 16، العدد 178، كانون الأول/ ديسمبر 1993، ص 30.
[115] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آفاق المقاومة في الضفة الغربية بين التنسيق الأمني وانسداد أفق التسوية، سلسلة تقدير استراتيجي (26)، تشرين الأول/ أكتوبر 2010، انظر: www.alzaytouna.net/permalink/4337.html
[116] **الغد**، 2010/11/12.
[117] صحيفة **الوطن**، السعودية، 2011/1/14.
[118] **الحياة الجديدة**، 2010/10/10.

[119] **الدستور**، 2011/7/28.
[120] **الدستور**، 2010/11/22.
[121] ماهر شاويش، المقاومة الشعبية استراتيجية أم تكتيك؟، مجلة **العودة**، العدد 82، السنة الخامسة، كانون الثاني/ يناير 2012 – صفر 1433.
[122] **المرجع نفسه**.
[123] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المقاومة الشعبية الفلسطينية.. الاحتمالات والتحديات.
[124] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آفاق المقاومة في الضفة الغربية بين التنسيق الأمني وانسداد أفق التسوية.
[125] صحيفة **الشرق**، الدوحة، 2010/4/19.
[126] **الحياة الجديدة**، 2011/1/1.
[127] **الشرق الأوسط**، 2010/4/23.
[128] **الغد**، 2010/8/31.
[129] **الشرق الأوسط**، 2011/2/6.
[130] **الحياة الجديدة**، 2013/12/11.
[131] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/1/15.
[132] فلسطين أون لاين، 2011/12/15.
[133] صلاح مصطفى العويصي، **المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ/ أوسلو بلعين ونعلين نموذجاً** (غزة: جامعة الأزهر، 2013)، ص 119.
[134] **القدس العربي**، 2010/12/13.
[135] **المرجع نفسه**.
[136] وفا، 2010/12/28.
[137] **الشرق الأوسط**، 2010/12/2.
[138] الجزيرة.نت، 2010/4/25.
[139] صلاح مصطفى العويصي، **مرجع سابق**، ص 121.
[140] صحيفة **السفير**، بيروت و**الشرق الأوسط**، 2011/11/25.
[141] صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2011/11/26.
[142] **الحياة**، 2011/11/27.
[143] **الغد**، 2011/11/24.
[144] الجزيرة.نت، 2011/11/28.
[145] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المقاومة الشعبية الفلسطينية.. الاحتمالات والتحديات.
[146] صلاح مصطفى العويصي، **مرجع سابق**، ص 121.
[147] **معاً**، 2011/10/27.
[148] موقع الحقيقة الدولية، غزة، انظر: http://factjo.com
[149] صلاح مصطفى العويصي، **مرجع سابق**، ص 120.
[150] **الغد**، 2010/12/19.



[151] صلاح مصطفى العويصي، **مرجع سابق**، ص 119.
[152] **الدستور**، 2010/11/24.
[153] **المرجع نفسه**.
[154] صلاح مصطفى العويصي، **مرجع سابق**، ص 119.
[155] **الحياة الجديدة**، 2010/11/8.
[156] **الحياة الجديدة**، 2011/11/3.
[157] **القدس العربي**، 2013/1/12.
[158] محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 324.
[159] **المرجع نفسه**، ص 326.
[160] **المرجع نفسه**، ص 331.
[161] **الشرق الأوسط**، 2010/9/20.
[162] **القدس العربي**، 2013/5/20.
[163] **اليوم السابع**، 2013/3/6.
[164] معاً، 2010/8/24.
[165] **الأيام**، 2010/10/12.
[166] **الحياة**، 2011/7/9.
[167] **الحياة**، 2013/12/1.
[168] عرب 48، 2013/1/19.
[169] **الحياة**، 2013/4/7.
[170] **الوفد**، 2014/3/10.
[171] **السفير**، 2013/4/8.
[172] عرب 48، 2013/4/8.
[173] **القدس العربي**، 2013/11/13.
[174] معاً، 2010/8/24.
[175] **الدستور**، 2010/8/26.
[176] **الخليج**، 2010/10/12.
[177] **الخليج**، 2010/8/28.
[178] **الحياة**، 2010/9/10.
[179] معاً، 2014/2/5.
[180] **عكاظ**، 2012/1/31.
[181] **القدس العربي**، 2011/4/21.
[182] **الخليج**، 2013/12/3.
[183] **الحياة الجديدة**، 2011/5/30.
[184] **الحياة**، 2011/7/9.

صدر من سلسلة تقرير معلومات

1. **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
2. **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008، ط 2، 2009.
3. **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
4. **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين -أنابوليس- والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
5. **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
6. **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
7. **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
8. **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
9. **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
10. **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
11. **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.

12. **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
13. **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
14. **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
15. **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
16. **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
17. **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
18. **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
19. **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
20. **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
21. **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
22. **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
23. **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
24. **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
25. **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948 (في "إسرائيل")**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
26. **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.

هذا التقرير

يسلط التقرير الضوء على تاريخ المقاومة الشعبية في فلسطين، وتطورها من حيث الأسلوب والأداء، ويتحدث عن دور المقاومة الشعبية في القضية الفلسطينية، ومدى تأثيرها في مواجهة الاحتلال والانتهاكات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين.

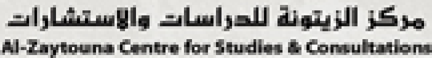
كما يتناول موقف السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية من المقاومة الشعبية، ويعرض للسلوك الإسرائيلي تجاه المقاومة الشعبية، ثمّ يتناول الموقف العربي والإسلامي والدولي تجاهها.

وهذا التقرير هو الإصدار السادس والعشرون من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كلِّ إصدار على إحدى القضايا المهمّة، التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القرّاء بمعلومات محدّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير







Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net